

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٥٥

الجمعة، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيلي	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة دي شونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد ريو سانشيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورينتيس

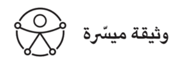
جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/716)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/716)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2021/752)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيد يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسيدة أسماء خليفة، المؤسسة المشاركة للحركة النسائية الأمازيغية ومعهد خليفة إيهلر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/716، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2021/752، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها السيد كوبيش؛ والسفير ت. س. تيرومرتي، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ والسيدة أسماء خليفة.

أعطي الكلمة للسيد كوبيش.

السيد كوبيش (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، وتهنئة أيرلندا على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

لقد مر ما يزيد قليلا على ١٠٠ يوم على ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وهو موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي وافق عليها ملتقى الحوار السياسي الليبي في خارطة الطريق لديه وأذن بها مجلس الأمن في قراره ٢٥٧٠ (٢٠٢١). خلال زيارتي الأخيرة إلى ليبيا، التقيت أو تحدثت إلى الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية وبعض جماعات المجتمع المدني وممثليه وحثثهم على التوصل إلى اتفاق يهدف إلى حماية المسار الانتخابي وإدارة الحالة بعد الانتخابات. وأود أن أؤكد أن إجراء الانتخابات في ليبيا، حتى في حالة غير مثالية بتاتا مع كل ما تنطوي عليه من عيوب وتحديات ومخاطر، أمر مرغوب فيه أكثر من عدم إجراء الانتخابات أصلا، وهو ما لا يمكن إلا أن يعزز الانقسام وعدم الاستقرار والنزاع. وكما سمعت من محاوري، فإن هذا هو رأي غالبية الليبيين، بغض النظر عن كل شواغلهم ومخاوفهم الوجيهة، فضلا عن بعض التناقضات والخلافات بشأن سبيل المضي قدما .

وفي غضون ذلك، فإن مجلس النواب بصدد وضع الصيغة النهائية للقانون الانتخابي للانتخابات البرلمانية. وقد أبلغني رئيس مجلس النواب، السيد عقيلة صالح، أن قانون الانتخابات الرئاسية قد اعتمد بالفعل بوصفه القانون رقم ٢٠٢١/١، في حين يمكن تنظيم الانتخابات البرلمانية على أساس القانون القائم، مع إمكانية إجراء تعديلات يمكن النظر فيها والموافقة عليها في غضون الأسبوعين المقبلين.

كما أحيل بالفعل قانون الانتخابات الرئاسية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. واشتكى المجلس الأعلى للدولة من أنه قد تم اعتماد القانون بدون استشارته. وكما ذكر رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مؤتمره الصحفي الذي عقد في ١٧ آب/أغسطس، فإن المفوضية مستعدة للبدء في التنفيذ فور تلقيها قانون الانتخابات. وسيعاد النظر في الجدول الزمني للتنفيذ بمجرد معرفة المعايير المحددة في القوانين الانتخابية. وذكر الرئيس في المؤتمر الصحفي، أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ستبذل كل جهد

ممكن من أجل الوفاء بالجدول الزمني المحدد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ولذلك، يقع على عاتق المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إصدار جدول زمني انتخابي واضح لقيادة البلد إلى الانتخابات، بدعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها حكومة الوحدة الوطنية وجميع السلطات والمؤسسات المعنية، ولإجراء انتخابات، حرة ونزيهة وموثوقة وجامعة قدر الإمكان، في ظل ظروف ومعوقات شديدة وصعبة.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لإجراء الانتخابات من خلال تيسير بدء الانسحاب التدريجي للعناصر الأجنبية من ليبيا بدون تأخير. وللمساعدة في كفالة نزاهة العملية الانتخابية ومصداقيتها ومقبولية النتائج، فإن المراقبة الدولية والمحلية للعملية برمتها أمر بالغ الأهمية. وأحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على إرسال أفرقة مراقبة عندما يحين الوقت، بالتنسيق مع السلطات والمؤسسات الليبية، ولا سيما المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الخارجية.

وقد أصبح مجلس الرئاسة نشطا في اقتراح إجراء حوار سياسي لتأمين انتقال سياسي سلس وسلمي، وكذلك في النظر في سبل تيسير إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وأخيراً، أرحب بالإجراءات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية لتيسير الاستعدادات لإجراء الانتخابات، ولا سيما توفير التمويل الكافي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، فضلا عن مختلف الأعمال التحضيرية الأمنية التي يجري الاضطلاع بها، لا سيما من جانب وزارة الداخلية. وقد عقدت حكومة الوحدة الوطنية مؤتمراً في ١٧ آب/أغسطس تناول بالتفصيل الاستعدادات الجارية حتى الآن، بما في ذلك الكشف عن خطة أمنية مفصلة لتأمين الانتخابات.

ومنذ منتصف شهر آب/أغسطس، كانت هناك دعوات عديدة لاستجواب حكومة الوحدة الوطنية من جانب مجلس النواب بسبب ضعف الأداء، بل ودعوات إلى التصويت على حجب الثقة عن الحكومة في البرلمان، وكذلك في ملتقى الحوار السياسي الليبي. ولئن كنت أسلّم وبقوة بحق مجلس النواب في ممارسة وظيفته الرقابية، فقد حذرت من أن محاولات تغيير السلطة التنفيذية المؤقتة مع اقتراب موعد الانتخابات لن تؤدي سوى إلى مزيد من الارتياب بشأن الانتخابات وستسفر عن مشاكل في الإعداد للانتخابات وتأمينها. إن الانتخابات هي التي ستمنح الليبيين الفرصة لتثبيت حكومتهم ورئاستهم وبرلمانهم. وقد عقد البرلمان جلسة بحضور رئيس الوزراء الدُبَيْبة وعدد من الوزراء في ٨ أيلول/سبتمبر.

والانتخابات ليست مجرد التزام أخلاقي أو سياسي الآن. بل هي ضرورة سياسية وأمنية لكفالة استمرار التطورات الإيجابية التي تحققت في ليبيا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، وتجاوز الليبيين حالة الأزمة والنزاع المستمرين والمثبطين والانتقال الدائم نحو استكمال العملية السياسية والدخول معا في مرحلة بناء الأمن والاستقرار والوحدة والتنمية المستدامة. يجب أن تتاح للشعب الليبي الفرصة للتعبير عن إرادته وانتخاب ممثليه بحرية ومنحهم شرعية شعبية راسخة. وبالنسبة للكثيرين، فإن إحباط الرغبة في الانتخابات سيمثل إشارة بأن العنف هو السبيل الوحيد للوصول إلى السلطة في البلد. لا يمكن السماح بذلك.

لذلك يجب أن يكون المجتمع الدولي حازماً في دعمه للانتخابات، وعليه أن يراعي في الوقت نفسه الأفكار والسبل التي قدمها الليبيون بشأن كيفية إجراء هذه الانتخابات وحمايتها. وهناك حاجة إلى مزيج من الحزم المبدئي والمشاركة العملية، على أساس الحلول الليبية التي تقبلها الغالبية.

وأرحب بما حققته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من تقدم حتى الآن بشأن التحضير لإجراء الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر. وأثني على رئيس المفوضية للجهود الحثيثة التي تبذلها المفوضية للتخطيط والإعداد لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. إذ تمكنت المفوضية خلال الشهرين الماضيين من تحديث سجل الناخبين للتصويت داخل البلد، كما شرعت في تحديث تسجيل الناخبين الليبيين الذين يحق لهم التصويت المقيمين بالخارج والذي سيستمر حتى منتصف أيلول/سبتمبر.

وتم تسجيل أكثر من نصف مليون ناخب جديد مؤخراً بغرض المشاركة في الانتخابات المقبلة، وبذلك يصل العدد الإجمالي للناخبين المسجلين إلى أكثر من ٢,٨ مليون، ٤٠ في المائة منهم من النساء. ومعظم المسجلين حديثاً هم دون سن الثلاثين، مما يدل بجلاء على توق جيل الشباب للمشاركة في تحديد مصير بلدهم عبر عملية ديمقراطية. ويجب على السلطات الليبية والقادة الليبيين ألا يخيبوا آمالهم. وقد دأبت الأمم المتحدة على دعم جهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والجهات الفاعلة الليبية الأخرى الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

إن البلد وشعبه بحاجة إلى التأكد بجلاء من أنه سيتم إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. إذ إن عدم اليقين القائم يولد أرضاً خصبة للمعرقلين والمشككين لاستغلال هذا الوضع للعمل ضد الانتقال السياسي، مما يؤجج التوترات القائمة في العلاقات بين مختلف المؤسسات والسلطات الليبية. إن المجادلات العلنية بين الأطراف والتصريحات والخطوات ذات الطابع التصادمي تعزز من حدة التوترات والمخاوف من ازدياد تدهور العلاقات المثقلة بالنزاع، في ظل غياب خريطة طريق واضحة نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مع تداعيات أمنية وسياسية تؤثر سلباً على السلام والاستقرار في البلد وعلى وحدة ليبيا.

وأشعر بالاستياء أيضاً لإبلاغكم بأن الجمود السياسي الذي ساد في هذه الفترة بات يلقي بظلاله بالفعل على المشهد الأمني. إذ لا يزال عدد من مناطق الساحل الغربي بؤراً ساخنة للنزاع من حين لآخر، لأسباب ليس أقلها الأنشطة غير القانونية وشبكات التهريب. ومما يثير القلق بنفس القدر، اندلاع مواجهات خطيرة في طرابلس في ٣ أيلول/سبتمبر، وكذلك في وقت لاحق، فيما بين وحدات مختلفة تابعة للقوات الأمنية الخاضعة إسمياً للسلطات، تحديدا من أجل السيطرة على بعض المؤسسات. وقد سارع كل من المجلس الرئاسي ورئيس الوزراء إلى التدخل لوقف الاقتتال، مما يستحق الإشادة بهما. غير أنه يتعين القيام بالمزيد من أجل إبعاد استراتيجي لشبح الاقتتال والسيطرة على الوحدات المسلحة العديدة والمليشيات.

ومن الواضح أن الحالة الأمنية الهشة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من الحكومة ومجلس الرئاسة، بالتنسيق مع الجيش الوطني الليبي/القيادة العامة، وذلك لتهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات في بيئة آمنة ولتحقيق الاستقرار. وأؤكد مجدداً حاجة السلطات والمؤسسات الليبية للعمل بشكل مشترك، بما في ذلك مع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لمعالجة كل هذه المسائل والشروع في سلسلة من البرامج التي تستهدف نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

وفي مؤشر لاضطلاع الليبيين بمسؤولية تحقيق الاستقرار ووحدة البلد، فقد اقترحت وزيرة الخارجية، السيدة المنقوش، عقد مؤتمر لدعم الاستقرار مع شركاء ليبيا الدوليين الأساسيين، ليكون بمثابة منبر لتنفيذ قرارات مؤتمري برلين المعنيين بليبيا، ولا سيما دعم انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية بطريقة تدريجية ومحسوبة ومتزنة ومعيارية. وسيكون المؤتمر أيضا بمثابة منبر للإعداد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن وتوحيد المؤسسات العسكرية، وكل ذلك بمساعدة ودعم وتيسير من المجتمع الدولي. وتدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تلك المبادرة التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها بصورة كاملة، والتي تتطلب مع ذلك تحضيرات دقيقة وتنسيقا فنيا ومتسقا وتكاملا مع عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ والمجلس الرئاسي وجميع المؤسسات والسلطات المعنية.

ولا يزال وقف إطلاق النار صامدا، وقد أُحرز بعض التقدم في تنفيذ بعض عناصر اتفاق وقف إطلاق النار. وأدت الجهود المتواصلة التي بذلتها اللجنة المشتركة ٥+٥ إلى إعادة فتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت، بدعم من بعثة الأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ورحب الشعب الليبي ترحيبا حارا بهذا التطور الذي يعود بفوائد واضحة على جميع الليبيين.

ومع ذلك، فإن استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ لليبيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، ولا سيما جيران ليبيا. وخلال الاجتماع الوزاري المعقود في الجزائر يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، جمعت المبادرة المطلوبة وحسنة التوقيت التي أطلقها شركاؤنا الجزائريون، بالتعاون مع بلدان ومنظمات أخرى في المنطقة، بما فيها الأمم المتحدة، ليبيا مع البلدان المجاورة لها.

وشدد المشاركون في الاجتماع على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى توحيد مؤسسات الدولة وتعزيز الحكم في ليبيا وتحقيق المصالحة والعمل على انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. وأكد المشاركون أيضا ضرورة التعامل مع انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية بطريقة شفافة ومنظمة وبالتنسيق مع البلدان المجاورة للحيلولة دون تأثيره عليها بصورة مزعزعة للاستقرار، وتعزيز التعاون في المجالات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإدارة المشتركة لحركة الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

كما ناقش الوزراء سبل ووسائل تمكين البلدان المجاورة من تقديم الدعم الفعال للجهود الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة، وطلبوا إشراكها في جميع الاجتماعات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأزمة في ليبيا.

ومن المهم أن تدير ليبيا والبلدان المجاورة لها الحدود المشتركة بينها وأن تسيطر عليها. وتشمل التطورات الإيجابية في هذا الصدد الاتفاقات الثنائية التي يجري التفاوض بشأنها حاليا بين مصر والنيجر مع ليبيا بشأن إدارة تدفقات الهجرة. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الرامية إلى توقيع وتنفيذ اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز الأمن والتعاون عبر الحدود بين البلدان التي تشترك في حدود مشتركة مع ليبيا ضرورية للحفاظ على الأمن الإقليمي وتعزيز التنمية الاقتصادية وبناء الثقة من أجل توثيق التعاون فيما بين هذه البلدان وبينها وبين ليبيا. واتفاق اللجنة الرباعية لإدارة الحدود بين ليبيا والسودان وتشاد والنيجر مثال إيجابي على هذا التعاون المتعدد الأطراف في تأمين الحدود المشتركة والتصدي للجريمة عبر الوطنية والتطرف العنيف وأنشطة الجماعات المسلحة. وخلال زيارة قمت بها مؤخرا، أثلج صدري السماع عن المناقشات الواعدة الجارية بين المجلس الرئاسي وعدد من بلدان المنطقة.

وعندما أكون في ليبيا، أتذكر باستمرار أن الليبيين بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي من أجل إدارة الملف الأمني بشكل أفضل. ويجب أن يبدأ ذلك بالتمسك بالتزامات مؤتمر برلين وبالامتثال للنداءات والالتزامات الواردة في العديد من قرارات مجلس الأمن بوقف انتهاكات حظر توريد الأسلحة واتفاق وقف إطلاق النار الليبي. ومن أجل دعم السلطات الليبية في إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، تتواصل الاستعدادات لنشر المجموعة الأولى من مراقبي وقف إطلاق النار وموظفي الدعم التابعين للأمم المتحدة والتي تضم ١٠ أفراد خلال الأيام المقبلة.

وفيما يتعلق بالمصالحة، أسلط الضوء على أنه جرى في يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر على الترتيب إطلاق سراح السيد الساعدي القذافي، فضلا عن عدد من مسؤولي النظام السابق، بعد سبع سنوات أو أكثر في السجن. وقد برأتهم محكمة ليبية من التهم الموجهة إليهم في عام ٢٠١٩. ومثلما ذكر المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة، فإن الإفراج عنهم يمثل تطورا إيجابيا سيسهم في تحقيق المصالحة الوطنية.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك إفراج القوات المسلحة العربية الليبية من جانب واحد عن ١٧ سجينا من مصراتة، وذلك تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة، الأمر الذي سيسهم إيجابا في بناء الثقة والمصالحة. وأعقب ذلك الإفراج من جانب واحد عن ثمانية محتجزين آخرين في ٥ أيلول/سبتمبر. وترحب البعثة بهذه الخطوات وتكرر تأكيد هدفها المتمثل في الإفراج عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية كجزء من سياسة مصالحة أوسع نطاقا. وقد سرني سماع أن المشاركة النشطة للمجلس الرئاسي، بالتعاون مع وزير العدل، من أجل ضمان الإفراج عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية، ستستمر وتتسارع. وأدعو السلطات الليبية إلى التعجيل بالإفراج عنهم.

يؤسفني أن أشير إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لا تزال مستمرة. ولا تزال الجماعات المسلحة في كل أنحاء البلد وبعض الوحدات المسلحة العاملة اسميا تحت سلطة الدولة ضالعة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل والعنف الجنسي والاختفاء القسري والحرمان غير القانوني من الحرية.

وحتى آب/أغسطس، كان ٧ ٠٠٠ مهاجر ولاجئ محتجزين تعسفا في مراكز الاحتجاز الرسمية في جميع أنحاء البلد. والكثير من المهاجرين محتجزون في ظروف لا إنسانية ويتعرضون لانتهاكات، بما فيها انتهاكات ترتكبها عناصر وكالات تعمل تحت سلطة الدولة. ويشجعني سماع التزام وزارة الداخلية بالتحقيق في هذا السلوك الإجرامي ومعاقبة مرتكبيه. وأحث الدول الأعضاء مرة أخرى على إعادة النظر في سياساتها والتوقف عن دعم العمليات الرامية إلى إعادة الأفراد إلى ليبيا والعمل على حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء.

ويؤسفني أن أبلغكم بأن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية التابع لوزير الداخلية أوقف مرة أخرى جميع رحلات الإجلاء الإنساني الطوعي وإعادة التوطين والعودة للمهاجرين واللاجئين إلى خارج ليبيا. فهذه الرحلات الجوية والمغادرات، التي تيسرها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ضرورية وعاجلة، حيث ينتظر حوالي ٤ ٣٠٠ من أضعف اللاجئين والمهاجرين المغادرة. وبالنظر إلى التكاليف البشرية والمالية لقرارات الوقف المتكررة هذه، أشارت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين إلى عدم قدرتهما على استئناف هذه العمليات في غياب التزام راسخ بالدعم من قبل حكومة الوحدة الوطنية، مع وجود إجراءات واضحة يمكن التنبؤ بها يتفق عليها الجميع بشكل مشترك وينفذونها باستمرار.

لقد انتهى أعضاء البعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا من مهمتهم الأولى في ليبيا خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢١. وأجرت البعثة المستقلة محادثات رفيعة المستوى مع السلطات الحكومية والقضائية الليبية فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في ليبيا. واعتبر أعضاء البعثة أن مهمتهم كانت خطوة إيجابية في التعاون مع ليبيا. وتقرر تعيين عدة جهات تنسيق داخل الحكومة للرد مباشرة على أسئلة البعثة واستفساراتها لتيسير إجراء التحقيقات مع توفير إمكانية الوصول الكامل لها داخل البلد. وهذا تطور إيجابي للغاية.

وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات تقرير مراجعة الحسابات بشأن مصرف ليبيا المركزي، فقد اجتمع الفريق العامل الاقتصادي التابع للجنة المتابعة الدولية أمس مع محافظ المصرف المركزي ونائبه.

واستمع المشاركون في الاجتماع إلى فرعي المصرف المركزي يوضحان الكيفية التي يعتزمان بها تنفيذ التوصيات الصادرة عن استعراض المراجعة المالية للحسابات الذي يسرته الأمم المتحدة، والذي أحيل إليهما في ٨ تموز/يوليه. وأقر المحافظان بالحاجة الملحة إلى توحيد المصرف وأعربا عن استعدادهما للقيام بذلك.

فالأداء السليم للاقتصاد ضروري للبلد. وأرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء لكفالة استمرار ممارسة المؤسسة الوطنية للنفط نشاطها بشكل سلس وضمان الاستقرار في قطاع النفط، وهو في الواقع المصدر الوحيد للثروة لجميع الليبيين. وعليه، فإن أي محاولات لإغلاق خطوط النفط أو تعطيل تصدير النفط أو تعطيل شبكة المياه في ليبيا غير مقبولة.

وقد نوقشت أيضا سبل إدارة الأصول الليبية المجمدة خلال بعثة رفيعة المستوى للبنك الدولي في أغسطس/آب، بقيادة نائبة رئيس البنك الدولي. وليبيا مهتمة بكيفية الاستفادة من الأصول المجمدة، بالتعاون مع الشركاء الخارجيين، لإدارتها من أجل تحقيق عوائد جيدة.

وتقف ليبيا عند مفترق طرق، فتحقيق نتائج إيجابية أو سلبية ممكن بنفس القدر. ففي حال أجريت الانتخابات، هناك فرصة لليبيا للتحرك بشكل تدريجي ومقنع نحو مسار أكثر استقرارا وتمثيلا ومدنية. ويقع على عاتق المجتمع الدولي أيضا مسؤولية دعم التطورات الإيجابية في ليبيا ومواجهة محاولات عرقلة تلك التطورات بحزم.

أما عدم إجراء الانتخابات فقد يؤدي إلى تدهور الحالة في البلد تدهورا خطيرا ويمكن أن يسفر عن الانقسام والنزاع. وأحث جميع

الجهات الليبية الفاعلة على توحيد قواها وكفالة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة وشاملة للجميع، وسينظر إليها على أنها خطوة أساسية نحو تحقيق المزيد من الاستقرار في ليبيا موحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كوبيتش على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير تيرومورتي.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الصادر في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، التي اجتمعت خلالها اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية وأتمت عملا إضافيا عن طريق إجراء الموافقة الصامتة.

وقد استمعت اللجنة خلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه، إلى إحاطة قدمها فريق الخبراء بشأن برنامج عمله بموجب القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١). وأعقبت العرض مناقشة تفاعلية بين أعضاء اللجنة وفريق الخبراء. وفيما يتعلق بالتقرير النهائي للفريق في إطار الولاية السابقة (انظر S/2021/229)، واصلت اللجنة تنفيذ إجراءات المتابعة المتبقية المتفق عليها. ولذلك أرسلت اللجنة رسالتين إلى ألمانيا وهولندا بشأن جوانب تجميد الأصول فيما يتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار وهي كيان مدرج في القائمة، وكتبت اللجنة إلى الأردن وليبيا بشأن مسألة منفصلة تتعلق بنفس الكيان. وتلقت اللجنة ردا من الأردن وليبيا.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وافقت اللجنة على طلب إعفاء بموجب الفقرة ٩ (ج) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمته هولندا. وأبلغت اللجنة ليبيا ومالطة بقرارها بأن نقل نوع معين من المواد إلى ليبيا يندرج في إطار الاستثناء من حظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣)، وبالتالي لم تكن هناك حاجة إلى الحصول على موافقة اللجنة. ونظرا لإنشاء حكومة الوحدة الوطنية الجديدة، بعثت اللجنة برسالة إلى ليبيا تطلب فيها معلومات مستكملة عن بعض جوانب تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وتلقت اللجنة إخطارا من مصر بشأن نقل الأسلحة والذخائر لأغراض الحماية الدبلوماسية. وتلقت اللجنة أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبعة تقارير عن تفتيش سفن وثلاثة تقارير عن محاولات تفتيش من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، فضلا عن رسالة من دولة العلم عن سفينة خضعت للتفتيش.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، بعثت اللجنة برسالة تطلب فيها معلومات إضافية من سويسرا بشأن إخطار بالإعفاء مقدم عملا بالفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتبادلت اللجنة أيضا رسائل مع البحرين وهولندا بشأن مسائل متصلة بتجميد الأصول. وتلقت أيضا أربع رسائل من ليبيا وردت من المؤسسة الليبية للاستثمار.

وفيما يتعلق بتدبير حظر السفر، وافقت اللجنة على تمديد طلب إعفاء، كان قد منح سابقا لأسباب إنسانية لثلاثة أفراد مدرجين في قائمة اللجنة، لمدة ستة شهور – وهن صفية فركاش البرعصي وعائشة القذافي ومحمد القذافي. وتلقت اللجنة طلب إعفاء لإتاحة سفر السيد سعدي القذافي، وهو شخص رابع مدرج اسمه في القائمة، ولا يزال الطلب قيد النظر، فضلا عن رسالتين من فريق الخبراء في ذلك الصدد.

وتلقت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب توجيه من تركيا بشأن نطاق حكم المطالبات المبين في الفقرة ٧ من القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). ولا تزال المسألة قيد نظر اللجنة.

وتلقت اللجنة أيضا رسالة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، بشأن طلب رفع اسم أحد الأفراد المدرجين في قائمة جزاءات اللجنة. ولا تزال عملية جهات التنسيق مستمرة.

وأخيرا، وفيما يتعلق بمسائل التنفيذ العامة، أرسلت اللجنة في ١٣ تموز/يوليه مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في متابعة للفقرة ٨ من القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١)، تدعو فيها جميع الدول إلى تقديم تقرير إلى اللجنة عن الخطوات التي تتخذها لتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد

الأصول على نحو فعال فيما يتعلق بجميع الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا. وتلقت اللجنة منذ ذلك الحين تقريرين عن التنفيذ من اليابان والفلبين.

وكما هو الحال دائما، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بتيسير تنفيذ التدابير والإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير تيرومورتي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة خليفة.

السيدة خليفة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الوفد الأيرلندي والرئاسة الأيرلندية على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن ليبيا. وأنا امرأة ليبية أمازيغية وناشطة وباحثة في مجال حقوق الإنسان.

وأخاطب مجلس الأمن اليوم بينما يكافح ملايين الليبيين لتلبية احتياجات الحياة الأساسية. ولا يقتصر الأمر على الافتقار للفحوصات والمراقبة الملائمة فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، فانقطاع التيار الكهربائي قد يمتد إلى ١٨ ساعة في اليوم، إن لم يكن أكثر، في ظل درجات حرارة قريبة من ٤٠ درجة مئوية. هذا علاوة على أن النزاعات المسلحة قد دمرت على مدى العقد الماضي القدر القليل المتاح من البنية التحتية. ويتطلع الناس إلى إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، فمن المتوقع أن تجري في غضون ثلاثة أشهر، بحثا عن حلول. ومع ذلك، لا يوجد حتى اليوم اتفاق بشأن الأساس القانوني والدستوري للانتخابات. وهناك عدم يقين بشأن الاستعدادات والكثير من العمليات المتضاربة التي تشارك فيها كيانات متنافسة. ولذلك فالناس غير متأكدين مما إذا كانت الانتخابات ستجري أم لا. وتمس الحاجة لإجراء هذه الانتخابات لأن الليبيين يتوقون إلى الاستقرار، ولكن من الخطر توجيه هذا التوق نحو انتخابات وشيكة غير مهيأة جيدا تفتقر إلى أساس ديمقراطي راسخ وإلى الإجراءات القانونية الواجبة.

وإذا لم تجر الانتخابات، أو إذا كانت النتائج موضع خلاف في سيناريو مماثل لما رأيناه في عام ٢٠١٤، فإن ذلك يعني مجتمعا أكثر انقساما ونزاعا مسلحا عنيفا يمكن أن يدمر كل ما تبقى من البلد. والشرط الأساسي لتجنب ذلك هو استناد الانتخابات إلى أساس قانوني ودستوري متين، وهو ما نفتقر إليه حاليا. ويجب أن يكون هذا الأساس القانوني متجذرا في عملية دستورية حقيقية تشمل حقا جميع أطياف الشعب الليبي، بما في ذلك الاعتراف الكامل بحقوق سكان ليبيا الأصليين وحمايتها. وبدون ذلك سنكون مهيئين للفشل لأن الانتخابات ستتوقف على حماية الهيئة المنتخبة في المستقبل من النزاعات والانقسامات التي ستؤدي حتما إلى مزيد من العنف.

إن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها هي في أحسن الأحوال محاولة معيبة لترسيخ الديمقراطية، وستترك ليبيا، في أسوأ الأحوال، لديكتاتورية استبدادية أخرى. وبدون إنشاء مؤسسات قوية ومنفصلة، وبدون تقسيم السلطات وكفالة وجود الضوابط والتوازنات بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الحكومة، ستُترك ليبيا للفساد وإساءة استخدام السلطة، مما سيضر بحقوق الإنسان والسلام والديمقراطية الحقيقية. إن الأساس الدستوري الحالي، أي الإعلان الدستوري المؤقت وما أتفق عليه خلال العملية التي يسرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لا يراعي ظروف النزاع وقد ثبت بالفعل طابعه المثير للانقسام الشديد. وتقوم الوثائق القانونية الحالية أيضا على الاستبعاد المنهجي للسكان الأصليين وتقسيمهم في النظام الانتخابي، حيث تقسم ليبيا إلى ثلاث مناطق على نحو لا يجسد الحقائق الديموغرافية، ويقودني ذلك إلى تسليط الضوء على عملية أخرى يتعين أن تحدث بالتوازي مع العملية الدستورية، وهي المصالحة.

فثمة حاجة ماسة إلى عملية لتقصي الحقائق والمصالحة ويجب أن تكون هذه العملية غير مسيسة وأن تسمح بامتلاك الليبيين لزمام الأمور بقدر أكبر وأن تحظى بالقبول لدى الشعب الليبي. ويتعين تقديم دعم للجهود المبذولة في سياق المبادرات التي تقودها ليبيا، مع الاسترشاد بحساسية النزاع وإيلاء الاعتبار الواجب لشمول المجموعات

العرقية المتنوعة في ليبيا. وتكتسي المساءلة والعدالة أهمية قصوى بالنسبة للسلام. فبالنسبة لمستقبل المصالحة في ليبيا، ينبغي تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق ودعمها إن أريد لها أن تعمل على النحو الصحيح وينبغي أن تصل إلى جميع أنحاء البلد. ويجب أن تأخذ هذه البعثة في الاعتبار المظالم الحديثة والتاريخية على حد سواء.

ويجب تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بشكل أوضح ويتعين توضيح دورها بفعالية. ويجب أن يرتكز هذا الدور على الوساطة لتحقيق الوحدة العسكرية وأن يقوم على أساس دستوري بمشاركة طائفة واسعة من المستجيبين وأن ينطوي على عملية لتقصي الحقائق والمصالحة تستند إلى أفضل الممارسات الدولية. وهناك تصور حالي وسط الليبيين بأن البعثة متواطئة في السماح للنخب السياسية الفاسدة والمخربين بوضع جدول أعمال السلام في ليبيا. ويتعين التحقق من ذلك لتفادي المزيد من الاختلالات ولإصلاح الضرر الذي لحق بثقة الناس في البعثة. وأفضل طريقة للقيام بهذا هي أن نكون أكثر شمولا وأن نضمن إعطاء مساحة كذلك لمختلف الجماعات التي تمثل المجتمع المدني والمدنيين والتي تسعى إلى بناء مستقبل يسوده السلام في ليبيا.

لقد خذلت جميع الجهات الفاعلة النساء مرارا وتكرارا في ليبيا على مدى العقد الماضي. فالنساء يُعاقبن بالاستبعاد لكونهن جهات فاعلة غير عنيفة في هذا النزاع. وثمة افتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ الاتفاقات والسياسات الرامية إلى إدماج المرأة بصورة مجدية وصحيحة في مختلف العمليات. ويجري تحويل دور النساء إلى دور رمزي ولا يؤخذ عملهن ورؤاهن من أجل السلام في ليبيا على محمل الجد. وهن متضررات بشكل غير متناسب من النزاع. فهن يشكلن نصف السكان النازحين ويقدن المزيد من الأسر المعيشية بسبب فقدان أفراد الأسرة الذكور وسبل عيشهم. وعلاوة على ذلك، تواجه النساء في ليبيا عنفا منهجيا من جانب الهيئات الحكومية، التي تعاملهن كمواطنين من الدرجة الثانية.

وتقلص حيز المجتمع المدني على مر السنين – لدرجة أن قيام المرء بأي عمل يتعلق بالنزاع والسياسة يشكل تهديدا لحياته. وينطوي عمل المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات كل يوم في ليبيا على مخاطر كبيرة ليس لأنفسهن فحسب، ولكن أيضا لعائلاتهن وذويهن. إن خريطة الطريق الحالية التي طرحتها البعثة تعتبر مسألة المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني دعامة، ولكن لم يتم فعل أي شيء حيال ذلك.

يحل اليوم الدولي للديمقراطية الذي أعلنته الأمم المتحدة في غضون خمسة أيام. وأحث أعضاء المجلس على النظر في دعم مسيرة ليبيا الديمقراطية من خلال دعم استقدام خبراء قانونيين محليين ودوليين لتحديد العملية الانتخابية والأساس الدستوري لها حتى ترتبط بالعملية الحالية؛ وإنشاء هيئة مستقلة للرصد والتقييم وضمان الشفافية ومحاسبة الحكومة على مدى التزامها بالأصول القانونية للعملية الديمقراطية من أجل تقليل الفساد والتعسف في استعمال السلطة إلى أدنى حد ممكن؛ وكفالة انسحاب المقاتلين الأجانب والميليشيات الدولية والمرتزقة، وهي أولوية رئيسية أخرى للجهود الرامية إلى بناء الاستقرار في ليبيا؛ وجعل بعثة مراقبة وقف إطلاق النار العاملة تحت لواء بعثة الأمم المتحدة مستقلة عن البعثة، مع كفالة أن تكون ولايتها ذات صلة بمشاكل اليوم، بدلا من المشاكل التي كانت قائمة قبل إنشائها، مع مراعاة فراغات السلطة، وكذلك العواقب غير المباشرة وأوجه الضعف الناجمة عن النزاع؛ ودعم تحقيق المساءلة والعدالة فيما يتعلق بالمظالم التاريخية والحالية من خلال عملية لتقصي الحقائق والمصالحة؛ وإيلاء الأولوية لحماية نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع ضمان تمثيل واسع في جميع البرامج المستقبلية.

قد يبدو مستقبل ليبيا معقدا بالنسبة للبعض ومشكوكا فيه بالنسبة لغيرهم، غير أن هناك قدرا من المنطق والركائز البسيطة التي ينبغي بناء الحلول عليها: حكومة شرعية مرتبطة برغبات الشعب وإصلاح حقيقي لقطاع الأمن يؤدي إلى تحرير القطاع من الميليشيات المدعومة من الخارج وعملية لتقصي الحقائق والمصالحة تركز على الضحايا.

أشكر مجلس الأمن على دعمه فيما نسعى جاهدين نحو بناء مستقبل يعمّه السلام والديمقراطية والازدهار لوطني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة خليفة على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص يان كوبيش والسفير تيرومورتي والسيدة أسماء خليفة على تقديمهم إحاطات لمجلس الأمن اليوم.

أود أن أثير أربع نقاط. أولا، إن الوقت ينفد للاتفاق على أساس قانوني ودستوري للانتخابات. ونحن في مرحلة حرجة. وهناك مطالبة واضحة من الشعب الليبي للمشاركة في الانتخابات وسماع أصواتهم. ومن الضروري أن يتوصل أولئك الذين يمثلونه في السلطة إلى اتفاق بشأن إجراء الانتخابات وأن يلتزموا بقبول نتائج تلك الانتخابات. ونرحب بالجهود التي يبذلها مجلس النواب لإيجاد حل لهذه المسألة ونشجع على مواصلة العمل للسماح بالتوصل إلى اتفاق كامل على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر والإعداد لها، على النحو المبين في خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي التي أقرها المجلس في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). فلم تتغير الخطوات اللازم اتخاذها منذ أن تم الاتفاق على خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي. غير أن المهمة أصبحت ملحة على نحو متزايد. ولن تتردد المملكة المتحدة في اتخاذ إجراء ضد من يحاولون عمدا تقويض العملية السياسية الليبية.

ثانيا، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بمناصرة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في ليبيا. وبهذه الروح، نرحب بمساهمة السيدة أسماء خليفة الهامة في مناقشة اليوم. وكما قالت أسماء، فإن النساء تضررن بشكل غير متناسب من النزاع في ليبيا. وتتيح الانتخابات المقررة في كانون الأول/ديسمبر فرصة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية كناخبة ومرشحة وصانعة قرار في العملية السياسية.

ثالثا، أود أن أرحب بفتح الطريق الساحلي في الشهر الماضي وأن أهنئ اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على كفالة هذه الخطوة نحو بناء الثقة بين الشرق والغرب. وهناك الكثير الذي ينبغي عمله. ومن الضروري الآن، بعد أكثر من شهر بقليل من الذكرى السنوية لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، الانتقال من الأقوال إلى الأفعال. ويجب على جميع القوات الأجنبية والمرتزقة الانسحاب من ليبيا من دون تأخير. ونتطلع إلى النشر الأولي لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة دعما للآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار. وتدعم المملكة المتحدة الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار التابعة للجنة ٥+٥، والتي تدعمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، دعما كاملا في دفع هذه العملية إلى الأمام.

أخيرا، أود أيضا أن أرحب بالاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة وأن أشكر السيد باثيلي وفريقه على كل العمل الذي اضطلعوا به. ويجب الآن تنفيذ توصيات الاستعراض حتى تكون البعثة في أفضل وضع للمساعدة في تيسير العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها، مع الاستفادة من المكاسب التي حققها السيد يان كوبيش وفريقه.

إن ليبيا في مرحلة حرجة. والإجراءات اللازمة لبناء مستقبل يسوده الاستقرار والازدهار وشامل لجميع الليبيين واضحة وملحة كذلك. والحدث الرئيسي التالي واضح كذلك: الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتتطلع المملكة المتحدة إلى العمل مع الشركاء الدوليين بقيادة بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا على مدى الأشهر المقبلة.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*)**:** أشكر السيد يان كوبيش والسفير تيرومرتي على إحاطتيهما. كما أشكر السيدة أسماء خليفة أيضا على إحاطتها.

تشيد النيجر بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمساعدة السلطات الليبية على تنفيذ خارطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي من أجل العملية الانتقالية

الجارية في ليبيا. ونؤيدها ونرحب بالتوصيات الواردة في استعراضها الاستراتيجي المستقل، الذي سيمكنها بلا شك من أن تكون أكثر فعالية وأفضل انسجاما مع البيئة الحالية.

وتؤكد النيجر من جديد التزامها الثابت بالعمل من أجل حل سياسي للأزمة الليبية، وأن تؤدي دورها بشكل كامل في مساعدة الشعب الليبي الشقيق على التعافي من آثار عقد من النزاع الذي دمر بلده. ويدين وفد بلدي استمرار أعمال التدخل الأجنبي غير المقبولة بتاتا، وانتهاكات حظر الأسلحة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وانتهاكات الالتزامات التي قطعتها بعض الأطراف الفاعلة المشاركة في الحرب في ليبيا في مؤتمري برلين.

ومن الواضح أن استقرار ليبيا سيتطلب إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وشفافة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونشيد بالجهود التي بذلها مجلس النواب مؤخرا لوضع الإطار القانوني لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، يتحمل أصحاب المصلحة المسؤولية التاريخية عن الاتفاق بصورة عاجلة على التنفيذ الفعال للتدابير ذات الأولوية الواردة في خارطة الطريق. وتشيد النيجر بتدشين المراحل الأولى من عملية المصالحة الوطنية في ٦ أيلول/سبتمبر. ونرحب كذلك بالإعلان عن أن الاتحاد الأفريقي سيتخذ خطوات لتمهيد الطريق لعقد مؤتمر الوفاق الوطني فيما بين الليبيين بالتعاون مع البلدان المجاورة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، أحرزت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ تقدما ملموسا. وترحب النيجر بإعادة فتح الطريق الساحلي الذي يربط بين الأجزاء الشرقية والغربية من ليبيا مؤخرا. ونشجع على مواصلة تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار. وتذكرنا الاشتباكات العنيفة التي وقعت في طرابلس الأسبوع الماضي بأنه حتى التقدم والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية يمكن عكس مساره إذا لم نكن يقظين.

ولذلك، من الضروري أن نعمل على وجه الاستعجال على توحيد المؤسسات العسكرية. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن المناطق القريبة من ليبيا لا تزال تعاني من آثار انعدام الأمن والتهديدات التي تتعرض لها سلامة أراضيها نتيجة لأنشطة الجماعات المسلحة من كل المشارب. ويرحب وفد بلدي بإنشاء إطار للتعاون عبر الحدود بين تشاد والنيجر وليبيا والسودان من أجل الرصد المشترك للمناطق الحدودية وتأمينها وتنميتها. وفي هذا الصدد، ندعو الفريق العامل المعني بالصلات إلى دعم جهود بلداننا لإنقاذ الأرواح.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ورغم ترحيبنا بتحسنها بشكل عام منذ إقرار وقف إطلاق النار، فإنها تظل مثيرة للقلق. ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا، فإن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لا يلبي الاحتياجات الإنسانية في البلد. ولا يمكن للمرء أن يعالج المسألة الإنسانية دون ذكر الظروف المعيشية المؤسفة واللاإنسانية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. وقد حان الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرضون لها باستمرار.

وتذكر النيجر بأن إعادة المهاجرين الذين أنقذوا في البحر قبالة سواحل ليبيا إلى أوطانهم وإنزالهم، في ضوء الوضع الراهن، أمر ينتهك القانون الدولي الإنساني. إن هؤلاء الضعفاء، الذين أنقذوا في البحر، بحاجة إلى الحماية، ولا ينبغي إعادتهم إلى ليبيا ليتعرضوا للاحتجاز التعسفي وغيره من أشكال الإساءة من قبل سجانيهم، الذين لا يخضعون لسلطة الدولة.

السيد الأدب (تونس)**:** في البداية أشكر المبعوث الأممي الخاص إلى ليبي، السيد يان كوبيش، والسفير الممثل الدائم للهند، رئيس لجنة الجزاءات الخاصة بليبيا، وممثلة المجتمع المدني في ليبيا على إحاطاتهم.

كما أجدد ترحيب تونس بتقريري الأمين العام للأمم المتحدة الأخيرين حول تطورات الحالة في ليبيا والاستعراض الاستراتيجي المستقلا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2021/716، المرفق و S/2021/752، على الترتيب).

تشكل الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والرئاسية التي تستعد لها ليبيا في نهاية هذه السنة محطة فاصلة في المسار السياسي الليبي، باعتبارها ستمثل انطلاقة لمسار ديمقراطي دائم ولإرساء دعائم دولة القانون والمؤسسات في ليبيا. وتعرب تونس في هذا السياق عن ارتياحها لتأكيد الأشقاء الليبيين التزامهم بإجراء هذه الانتخابات في الموعد المحدد لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، وفقا لخارطة الطريق المعتمدة في تونس ولقرار مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١). كما تشجع تونس على مواصلة الحوار البناء والانتهاء من وضع الترتيبات الدستورية والتشريعية بما يكفل للشعب الليبي حقه في الممارسة الديمقراطية وانتخاب مؤسساته الدائمة في كنف الحرية والشفافية المساواة.

وتثمن تونس الجهود التي تبذلها البعثة الأممية بليبيا في إطار ولايتها لتقريب وجهات النظر والمساعدة على تهيئة الأرضية لعقد الانتخابات في موعدها، بما في ذلك عبر تيسر ملتقى الحوار السياسي الليبي واللجان المنبثقة عنه. كما تجدد تأكيد أهمية دور دول الجوار والمنمات الإقليمية في المساعدة على دفع هذا المسار ومساعدة الليبيين على تعزيز الوحدة الوطنية واستكمال بقية الاستحقاقات الوطنية. وفي هذا الإطار، نثمن أيضا مخرجات الاجتماع الوزاري الأخير لدول جوار ليبيا المنعقد بالجزائر يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس. كما نرحب بالخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها مؤخرا في سياق تعزيز بناء الثقة، ولا سيما إعادة فتح الطريق الساحلي الرابط بين شرق ليبيا وغربها، وتشكيل قوة مشتركة لتأمين إمدادات المياه، وغيرها من الإجراءات. وتؤكد تونس على أهمية المضي قدما في مثل هذه التدابير، بما يساهم في زيادة توطيد مقومات الأمن والاستقرار، وفي تهئية الظروف المواتية لتقدم المسار السياسي .

تشكل مواصلة الامتثال لوقف إطلاق النار ضمانة رئيسية لنجاح مسار التسوية السياسية في ليبيا. ومن هذا المنطلق، تجدد تونس الدعوة لكافة الأطراف الليبية لمواصلة الالتزام بالتنفيذ الكامل لبنود اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك تسريع مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا. وتؤكد على أن سحب هؤلاء المقاتلين يمثل شرطا أساسيا لدعم الاستقرار، باعتبار ما يمثلونه من تهديد خطير وجدي ليس فقط على ليبيا ومسارها الانتقالي، وإنما على المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة أن يتم هذا الانسحاب بتنسيق محكم، بما يجنب دول الجوار والمنطقة أية انعكاسات على أمنها واستقرارها، بما في ذلك امكانية استغلاله من قبل التنظيمات الإرهابية الناشة في منطقة الساحل والصحراء بزيادة نشر الفوضى والعنف. وتهيب تونس بالفاعلين الإقليميين والدوليين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لمساندة السلطات الليبية واللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في هذا المضمار. كما تجدّد التأكيد، على ضرورة التزام كافة الأطراف بتنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا، وباحترام سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، بعيدا عن أيّ تدخل في شؤونها الداخليّة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نرحّب بالمساعي المستمرّة من أجل توحيد المؤسّسات الليبيّة، وبجهود حكومة الوحدة الوطنية من أجل النهوض بالاقتصاد الليبي وتحسين الخدمات المسداة لليبيّين، ونجدّد التزام تونس، بتوجيهات من سيادة رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد، بمواصلة تقديم كافة أشكال الدعم للشقيقة ليبيا، وعزمنا على مزيد توطيد عرى التعاون الثنائي، من منطلق وحدة المصير وتلازم الأمن والاستقرار والتنمية في البلدين.

وفي الختام، نعرب مجدّدا عن حرص تونس على مواصلة الانخراط الفاعل والبنّاء في الجهود الأمميّة والدوليّة، بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا ويساعدها على استعادة مكانتها كقوّة إقليميّة فاعلة ويعزّز السلم والأمن في المنطقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المبعوث الخاص يان كوبيش والرئيس الهندي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا والسيدة أسماء خليفة على إحاطاتهم.

إن بوسع ليبيا تحقيق السلام قريبا. ويجب أن نواصل التأهب لضمان عدم ضياع هذه الفرصة.

وقبل كل شيء من الضروري أن تحترم الجهات الليبية الموعد النهائي للانتخابات التي حددتها. ووفقا لخريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي التي أيدها مؤتمر برلين الثاني والقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) يجب إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وإن للمجتمع المدني توقعات كبيرة فيها. وسجّل بالفعل أكثر من ٢,٨ مليون ليبي من بينهم ٤٣ في المائة من النساء للتصويت. ومن شأن أي تحديات للتقيد بالموعد النهائي أن تهدد عملية الانتقال السياسي والهدوء النسبي الذي شهدته ليبيا في الأشهر الأخيرة.

وتدعو فرنسا جميع القادة الليبيين إلى تحمل مسؤولياتهم لاستكمال تلك العملية في الوقت المناسب والارتقاء إلى مستوى التحديات المقبلة. وستؤيد فرنسا أي قرار ليبي بدعم من الأمم المتحدة لتوضيح الأساس القانوني لإجراء الانتخابات.

وفي هذا الصدد ترحب فرنسا باعتماد مجلس النواب لقانون الانتخابات الرئاسية وإحالته إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ونشجع مجلس النواب على إحالة قانون الانتخابات البرلمانية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات دون تأخير. وهذا أمر أساسي لكي تتمكن المفوضية من الإسراع في تنظيم الانتخابات وفقا لتوقعات مجلس الأمن والشعب الليبي.

وتتمثل الأولوية الثانية في إحراز تقدم سريع في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. لقد رحبت فرنسا بإعلان اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ عن إعادة فتح الطريق الساحلي بين سرت ومصراتة في أواخر تموز/يوليه. وهذه خطوة كبيرة إلى الأمام في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لأنها سوف تسمح بحرية تنقل الآلاف من الليبيين وتسهل إيصال المعونة. وهي أيضا تدبير رمزي يؤكد تصميم القوات المسلحة عل العمل معا وإعادة توحيد صفوفها في نهاية المطاف. وأخيرا، هي دليل على فعالية لجنة ٥+٥ المعنية بالمسائل الأمنية.

ويجب الآن تكثيف تلك الجهود حتى يتسنى تنفيذ جميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار الذي أيده القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). وتذكرنا الاشتباكات التي وقعت بين الميليشيات في الأسابيع الأخيرة في طرابلس بمدى هشاشة الوضع في الميدان. وسيكون نشر مراقبين من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خطوة أساسية لضمان تنفيذ وقف إطلاق النار. ونأمل في نشرها في الميدان وندعو إلى إنشاء آلية للرصد.

كما أن انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة شرط أساسي آخر لاستعادة ليبيا مستقرة وموحدة وذات سيادة. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما عمل لجنة ٥+٥ التي ستجتمع قريبا في جنيف للاتفاق على خطة عملياتية مرحلية لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة يجب تنفيذها في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تقترن تلك العملية ببرنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتجنب تعريض استقرار المنطقة ومنطقة الساحل للخطر.

أخيرا، يجب توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية في ليبيا دون مزيد من التأخير. ويجب ضمان التوزيع العادل والمنصف الشفاف للموارد لصالح جميع الشعب الليبي. ونؤكد من جديد التزامنا باستقلال المؤسسة الوطنية للنفط.

ولن يتسنى وضع حد للاتجار بالمهاجرين والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا يزالون يتعرضون لها في ليبيا إلا بأن تكون دولة مستقرة وذات سيادة. ويجب أن تستمر مكافحة الإفلات من العقاب. ويجب على السلطات الليبية أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية، على النحو المنصوص عليه في قرارات المجلس ذات الصلة.

وستواصل فرنسا الإسهام، مع شركائها الأوروبيينفي التنفيذ المحايد والنزيه لحظر الأسلحة الذي قرره المجلس من خلال عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ولن ندخر جهدا لدعم ليبيا في سيرها على طريق السلام خلال الأشهر المقبلة. وندعو المجلس فضلا عن الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية إلى العمل معنا ومع الأمم المتحدة والأطراف الليبية الفاعلة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كوبيش على إحاطته والسيدة أسماء خليفة على إسهاماتها الثاقبة. لقد قدّمت تذكيرا مهما بالعمل الذي تؤديه النساء الليبيات من أجل تحقيق المصالحة وإيجاد الحلول المستدامة في ليبيا، ولماذا يجب على المرأة أن تشارك بشكل كامل ومتساو وفعال في وضع وتنفيذ العمليات السياسية الجارية بما في ذلك رصد اتفاق وقف إطلاق النار.

وأود أيضا أن أؤكد الاستنتاجات المستخلصة من الاستعراض الاستراتيجي المستقل. إن هذه التوصيات المحددة قيمة وتقدم إسهاما مفيدا في العملية الحالية لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتؤيد النرويج تأييدا كاملا التوصيات وتنفيذها من خلال تجديد ولاية البعثة.

وكما أعرب مجلس الأمن بوضوح، يجب إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كما هو مقرر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وليس هذا توقع المجتمع الدولي وحده بل كذلك الشعب الليبي نفسه كما سمعنا. إن إجراء انتخابات حرة نزيهة وشاملة أمر ضروري لكي تمضي ليبيا قدما ولتجنب المزيد من زعزعة الاستقرار فيها بأسرها.

ونرحب باعتماد مجلس النواب لقانون الانتخابات الرئاسية ونحث على إكمال وضع إطار الانتخابات البرلمانية في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان تزويد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالتشريعات اللازمة لمواصلة استعداداتها للانتخابات.

لقد تحقق الكثير كما يتضح من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية هذا العام. ومن الأهمية بمكان الآن الحفاظ على تلك المكاسب وتنفيذ خريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ونأمل أن يتحقق تقدم في إنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار، بما في ذلك نشر مراقبي وقف إطلاق النار على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). وأود أيضا أن أؤكد مجددا على أهمية مغادرة جميع القوات الأجنبية والمرتزقة البلد كما دعا الليبيون أنفسهم إلى ذلك في اتفاق وقف إطلاق النار.

أخيرا، يساورنا القلق إزاء استهداف وتدمير الأعيان المدنية، ولا سيما عدم وصول المساعدات الإنسانية. فحتى يوم الاربعاء لم تصدر سوى ٢٣ تأشيرة دخول صالحة للموظفين الدوليين الذين طلبوا دخول البلد البالغ عددهم ١٨٠ موظفا. ونحث السلطات الليبية على كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق، وتحسين الحيز المدني في ليبيا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم النرويج للمبعوث الخاص كوبيش وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لا سيما في جهودهما لدعم التحضيرات للانتخابات الليبية المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد يان كوبيش، على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا. كما نشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، السفير تيرومورتي، على إحاطته بشأن عمل تلك الهيئة الفرعية التابعة للمجلس. كما استمعنا بعناية إلى السيدة أسماء خليفة.

ما فتئنا نراقب بحذر التطورات المحتملة في الوضع العسكري والسياسي في ليبيا. فمن ناحية، تحسنت الحالة في الجماهيرية العربية الليبية سابقا تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة. وبفضل توقيع اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، جرى الحفاظ على وقف عام لإطلاق النار، مما مكن من المضي قدما على مسار التسوية السياسية. وقد تهيأت الظروف اللازمة لتشكيل السلطات الانتقالية المشتركة في شباط/فبراير وآذار/مارس. وقد بدأ الليبيون تدريجيا تجاوز انعدام الثقة المتبادل الناجم عن النزاع الذي طال أمده، واتخاذ خطوات مشتركة لتوحيد هياكل الدولة ومؤسساتها.

وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن تنفيذ خريطة الطريق للتسوية التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي قد بدأ يتعثر.

وخلال اجتماعات الملتقى المعقودة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، لم يتمكن المشاركون من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد إطار تشريعي لتنظيم الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت الراهن، تتواصل المناقشات في إطار الملتقى. ونأمل أن يتمكن الليبيون من التغلب على الخلافات التي تراكمت وإيجاد أرضية مشتركة، لأن مستقبل الشعب الليبي على المحك.

ومن المؤسف أن نسمع أن البعض يدعو بالفعل إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية أو تقسيمها إلى مرحلتين. ويمكن لهذا التطور أن يلغي مجمل التقدم المحرز في الأشهر الأخيرة.

ونحن مقتنعون بأن نجاح الانتخابات المقبلة والعملية السياسية ككل سيعتمد بشكل مباشر، ضمن أمور أخرى، على درجة الشمول، التي تنطوي على مشاركة جميع القوى السياسية الرائدة في البلد وممثلي جميع المناطق والسلطات السابقة.

ونلاحظ، على المسار العسكري، أن وقف الأعمال العدائية قبل أكثر من عام كان إنجازا كبيرا. ومع ذلك، فإن إحراز مزيد من التقدم نحو تسوية شاملة ونهائية للنزاع المسلح في ليبيا يتطلب بذل جهود دؤوبة. ولا تزال القرارات المتخذة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، التي تؤدي دورا هاما في توحيد القوات المسلحة للبلد وتحقيق استقرار الحالة الأمنية عموما، حبراً على ورق إلى حد كبير. كما ينتظر الافتتاح الكامل للطريق الساحلي بين غرب وشرق البلد التوصل إلى اتفاق نهائي.

وفي الوقت نفسه، يلقي الطرفان باللوم على بعضهما البعض في أي إخفاق في الوفاء بالالتزامات. ويرتبط هذا الوضع الهش ارتباطا مباشرا بمسألة الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا التي لم تحل بعد. نحن نؤيد انسحابا تدريجيا ومتزامنا لجميع الجماعات والوحدات المسلحة غير الليبية. وفي الوقت نفسه، من المهم الحفاظ على توازن القوى الحالي في الميدان، الذي لم يظهر بفضله أي تهديد جديد بدورة جديدة من المواجهة. ومن المهم أيضا عدم إغفال مصالح وخبرات جيران ليبيا عندما يتعلق الأمر بإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم.

نحن مقتنعون بأنه لا بديل عن تسوية سلمية شاملة للأزمة الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بمبادرتي المبعوث الخاص كوبيش ووزيرة خارجية ليبيا والتعاون الدولي في دولة ليبيا، السيدة المنقوش، الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية في البلد.

ونحن على استعداد للتفاعل البناء مع شركائنا الدوليين. ونعتقد أيضا أن المبادرة الإنسانية لرئيس المجلس الرئاسي، السيد محمد المنفي مهمة. تنطوي المبادرة على إطلاق مشروع شامل للمصالحة الوطنية اتخذت في إطاره بالفعل بعض الخطوات المحددة لاستعادة الثقة بين القوات الليبية. ونحن على ثقة بأن هذه المبادرة سوف تسهم إسهاما كبيرا في المصالحة الليبية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء مشكلة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة في ليبيا، مما يؤثر على الأمن في البلد نفسه ومنطقة الساحل والصحراء عموما. ونأمل أن نرى المزيد من جهود التفتيش الفعالة قبالة سواحل ليبيا، والتي ينبغي أن تتم في إطار الاحترام الصارم للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد أن القيود الدولية ينبغي أن تساعد العملية السياسية وعودة الاستقرار في ليبيا لا أن تضر بها.

ويجري العمل حاليا على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وسنحرص على تنقيح أهداف البعثة وهيكلها. ونحن مقتنعون بأن أهم شيء في الوقت الراهن هو الحفاظ على كل التقدم المحرز حتى الآن وقدرة البعثة، لا سيما خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، وهي أمر هام جدا بالنسبة للبلد. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على هذا المسار بالذات بدلا من تشتيت طاقتها.

السيدة ديشونغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين المبعوث الخاص يان كوبيش والسيدة أسماء خليفة على إحاطتيهما الثاقبتين. كما نعرب

عن تقديرنا للسفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على تقريره الدوري الحادي والأربعين، ونرحب بممثل ليبيا، السفير طاهر السني، في جلسة اليوم.

منذ آخر جلسة لنا (انظر S/PV.8820) واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2021/12، أحرزت الأمة الشقيقة، وسط تحدياتها العديدة، تقدما ملموسا نحو استعادة السلام والاستقرار.

ونواصل دعمنا الثابت لعملية الأمم المتحدة المتعددة المسارات في ليبيا، ولا سيما الدور الحيوي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تيسير العملية السياسية التي تقودها ليبيا وتملك زمامها.

وبالمثل، نثني على العمل الهام جدا الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الدوليون الآخرون في دفع العملية السياسية قدما، ونشدد على أهمية احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

في غضون ثلاثة أشهر تقريبا، من المتوقع أن تجري ليبيا، كما سمعنا، انتخابات برلمانية ورئاسية وطنية حاسمة، على النحو المبين في خريطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي. ونلاحظ العقبات القائمة ونرحب بالجهود المبذولة لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات في الإطار القانوني الانتخابي. كما نؤكد على الحاجة الملحة لتوضيح الأساس الدستوري. ونشدد على أن الانتخابات هي مكونات أساسية للديمقراطيات التمثيلية وضرورية للتحول الديمقراطي في ليبيا.

إن التقدم المحرز على الجبهة الأمنية، من قبيل إنشاء قوة مشتركة جديدة، من كلا جانبي خطوط الحدود، تتألف من ١١٦ كتيبة للحماية والأمن ولواء طارق بن زياد، فضلا عن افتتاح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت، هو بالفعل حسن التوقيت وموضع ترحيب.

ويسرنا أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يزال قائما، ولكننا نلاحظ التقدم الملموس المحدود المبلغ عنه في تنفيذه. ونكرر دعوتنا إلى الامتثال الصارم، بما في ذلك الانسحاب الذي تأخر كثيرا وغير المشروط للمقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، فضلا عن الالتزام الكامل بحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

ويجب أن يتم انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب بطريقة خاضعة للإشراف ومنظمة لتجنب العواقب الخطيرة على منطقة الساحل والمنطقة الأوسع. ويجب أن يكون مصحوبا أيضا بالتخطيط السليم لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ونتطلع إلى نهج منسق وخاضع للإشراف على النحو الواجب، مع الدول المجاورة وذات النفوذ للمساعدة في هذا الصدد.

وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن المسؤولين السابقين، إيجابية وتبشر بالخير للعملية السياسية والمصالحة الوطنية والوحدة والسلام والاستقرار. كما أن الدور الداعم للاتحاد الأفريقي في المساعدة في عملية المصالحة الوطنية الشاملة سيكون أساسيا.

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا مترابطة بشكل وثيق وتعزز بعضها بعضا ويجب معالجتها في وقت واحد لتحقيق الاستقرار والتنمية. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان، ولا سيما التحديات التي تواجه الفئات الأكثر ضعفاً، وخاصة اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً والشباب والنساء والفتيات. ونكرر دعوتنا إلى حمايتهم وسلامتهم بالكامل، لا سيما بالنسبة لأولئك الموجودين في مراكز الاحتجاز، ونكرر رسالتنا المستمرة بأن ليبيا لا تزال محطة غير آمنة لنزول المهاجرين واللاجئين. كما نكرر الدعوات إلى الإسراع في اعتماد مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة وإنجاز خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لتوحيد المؤسسات الليبية. ونحن راضون عن استكمال المراجعة المالية الدولية لمصرف ليبيا المركزي. ونعتقد أن هذا الجهد سيفيد في توحيد مصرف ليبيا المركزي واستعادة سلامته، وهو مؤسسة لا تزال في غاية الأهمية للتصدي للصعوبات الاجتماعية

والاقتصادية والتحديات الإنسانية، التي تفاقمت الآن بسبب جائحة مرض فيروس كورونا.

ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة حل المأزق بشأن الميزانية لتمكين الحكومة من أداء واجباتها، ولا سيما تقديم الخدمات الأساسية للشعب الليبي.

إن الواقع القائم في ليبيا يتطلب الجهود الموحدة لجميع الليبيين. والوقوف معاً في هذه المرحلة الحرجة سيعود قطعا بالنفع عليهم. ويقع على عاتق جميع الليبيين عبء البناء على الزخم الإيجابي وشق طريق إلى الأمام وإظهار روح توفيقية وتسوية الخلافات.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد تضامنها مع حكومة وشعب ليبيا وستواصل العمل مع المجتمع الدولي لمساعدتها في استعادة عافيتها واستقرارها وتنميتها المستدامة.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص كوبيش والسفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا والممثل الدائم للهند، على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بممثل ليبيا في هذه الجلسة. فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2021/752)، أود أن أورد عدة نقاط:

في الوقت الحاضر، وصلت العملية السياسية في ليبيا إلى مرحلة حرجة وبدأت ليبيا عملية المصالحة الوطنية. وعقدت أطراف مختلفة عدة جولات من المشاورات بشأن التحضيرات للانتخابات العامة. ويؤمل أن تبدي جميع الأطراف الإرادة السياسية الكاملة وأن تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأساس الدستوري الانتخابي والقانون الانتخابي في أقرب وقت ممكن، وفقاً لمقتضيات خارطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي، وأن تكفل أيضا إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر وأن تعزز عملية انتقال سياسي جامعة وشاملة. وتؤيد الصين الدور الرئيسي المتواصل لبلدان المنطقة، وترحب بعقد الجزائر اجتماعاً لوزراء خارجية البلدان المجاورة، وتتطلع إلى ضخ زخم جديد في العملية السياسية في ليبيا.

إن الحفاظ على وقف إطلاق النار وتحقيق الأمن والاستقرار هما حجر الزاوية في إعادة الإعمار على الصعيد الوطني في ليبيا. وبتشجيع من جميع الأطراف، وخاصة اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، تحققت نتائج إيجابية في نشر مراقبي وقف إطلاق النار المحليين وفتح الطريق الساحلي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تنشر عنصر رصد وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن وأن تشجع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، على المشاركة بنشاط.

ويشكل انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة القضية الأساسية للأمن في ليبيا. وأي خطة لتحقيق هذه الغاية ينبغي أن تكفل انسحاباً متوازناً ومنظماً، وذلك لتجنب المخاطر والتحديات التي تواجه الاستقرار الداخلي وضمان أمن البلدان المجاورة. وتشجع الصين ليبيا على التعاون مع البلدان المجاورة في مجال إدارة الحدود؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ومكافحة الإرهاب ومنع التنقل غير القانوني للعناصر المسلحة والأسلحة عبر الحدود، بتنسيق من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، من أجل حماية الأمن الإقليمي بصورة مشتركة.

وتعلق الصين أهمية على الدور الرئيسي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في كفالة السلام والاستقرار وتؤيد تمديد ولايتها. ويؤمل أن تحترم البعثة سيادة ليبيا تماما وأن تدعم رغبات الشعب، عملاً بالولاية التي أناطها المجلس بها، وأن تدعم العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمسكون بزمامها وأن تقدم الدعم للتحضير للانتخابات العامة وإعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وتحيط الصين علماً بتقرير الاستعراض الاستراتيجي للبعثة، الذي قدمه الأمين العام، وتأمل أن تلبي خطة التكيف التي وضعتها البعثة الاحتياجات على أرض الواقع واحتياجات الانتقال السياسي.

إن الوضع الإنساني في ليبيا قاتم في الوقت الحاضر. وينبغي تخفيف الأثر السلبي للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على المدنيين. وينبغي للمجلس أن يحسن الاتصال مع الحكومة الليبية وأن

يستكشف استخدام الإعفاءات لأغراض إنسانية وغيرها من الوسائل من أجل استخدام الأصول الليبية المجمدة لإعادة الإعمار على الصعيد الوطني ولتحسين حياة الناس. ونأمل أن تولي لجنة الجزاءات اهتماماً جدياً لقلق الحكومة الليبية بشأن فقدان الأصول المجمدة وأن تتوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن.

تمر ليبيا بمرحلة حاسمة من إعادة الإعمار على الصعيد الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمد يد العون إلى ليبيا وأن يقدم المزيد من المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية في البلد والتصدي للجائحة. والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لزيادة المساهمة في تحقيق السلام الدائم والتنمية في ليبيا.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص يان كوبيش على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر السيدة أسماء خليفة على رؤاها وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

لقد كان هناك شعور بالتفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بالوضع في ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية، خاصة منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وشهد مجلس الأمن التقدم السياسي المحرز ورحب به، بما في ذلك إنشاء حكومة الوحدة الوطنية المكلفة بإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١.

ولكن، كما سمعنا من المبعوث الخاص ولاحظنا من تقرير الأمين العام (S/2021/752)، لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق، رغم التقدم المحرز. فلا يزال الوضع الأمني هشاً فيما يؤثر تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لليبيا سلباً على التقدم المحرز على المسار السياسي، وما فتئت القوى الإرهابية تطل برؤوسها مرة أخرى في ليبيا.

إننا لسنا ببعيدين عن شهر كانون الأول/ديسمبر، عندما اتفق جميع أصحاب المصلحة في ليبيا على ضرورة إجراء الانتخابات. وفي الوقت الذي تشرع فيه ليبيا في مسيرتها نحو السلام والاستقرار، يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مواصلة تقديم الدعم للبلد حتى لا يتراجع التقدم السياسي الذي تحقق. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم عدة اقتراحات.

أولاً، يجب إجراء الانتخابات كما هو مخطط لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ بطريقة حرة ونزيهة. ولا يمكن المبالغة في التشديد على هذه النقطة لأن جوهر التقدم السياسي في ليبيا يتوقف على هذا الجانب. ولتحقيق ذلك، بات من الحيوي الاتفاق في وقت مبكر على الأساس الدستوري والقانوني لإجراء الانتخابات. ويسعدنا أن نشير إلى التقارير التي تفيد بأن مجلس النواب بصدد وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل معاً للتوصل إلى حل مقبول بصورة متبادلة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى إجراء الانتخابات كما هو مقرر. وفي الوقت نفسه، نشجع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على مواصلة التحضير للانتخابات المقبلة.

ثانياً، يجب حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يقود الليبيون عملية السلام وأن يمسكوا بزمامها كاملاً دون إملاءات أو تدخل خارجي. ونشجع أيضاً جميع الأطراف الليبية على مواصلة بذل جهود متضافرة من أجل توحيد جميع المؤسسات الوطنية.

ثالثاً، ينبغي احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار والقرارات المتتالية لمجلس الأمن. وللأسف، لا تزال تلك الأحكام تُنتهك، ولا سيما تلك المتعلقة بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. ومما يثير القلق أيضاً استمرار انتهاك حظر الأسلحة انتهاكاً صارخاً، كما ذكر فريق الخبراء المعني بليبيا مراراً. ويتعين إجراء نقاش جدي داخل المجلس بشأن التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لضمان تنفيذ قراراته بشأن انسحاب القوات الأجنبية حتى يسود السلام والاستقرار المستدامان في ليبيا.

رابعاً، يجب أن نضمن عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل دونما رادع في ليبيا. إن استمرار وجود تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام وأنشطته في ليبيا أمر يثير قلقاً بالغاً، كما أبرز تقرير الأمين العام الأخير. وهذا أمر يثير قلقاً بالغاً بسبب الآثار المتعاقبة المحتملة التي يمكن أن تترتب عليه في جميع أنحاء منطقة الساحل.

ومن المؤسف أن المسألة لا تحظى بالانتباه الذي تستحقه. يجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

خامسا، نحن بحاجة إلى التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها. ونقدر استعداد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقديم المساعدة إلى ليبيا في تلك العملية.

سادسا، إن عملية المصالحة الوطنية الشاملة والمتكاملة هي ما نحتاج إليه الآن. ونأمل أن تشارك جميع الأطراف المعنية بإخلاص في ذلك المسعى. ونحث المجتمع الدولي أيضا على دعم هذه العملية.

ونعمل عن كثب مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن تجديد ولاية البعثة. وفي هذا الصدد، ننوه بتقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة والتوصيات الواردة فيه، التي ستوجه، في جملة أمور، تفكيرنا بشأن الولاية.

وفي الختام، ما برحت الهند تتمتع تقليديا بعلاقات ثنائية وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا. ولا نزال ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما لإرساء سلام دائم في البلد.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كوبيش على إحاطته اليوم وعلى جهود فريقه لتوجيه الشعب الليبي على طريق الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. والشكر موصول للسيدة أسماء خليفة والسفير تيرومورتي على عرضيهما. وأود اليوم أن أناقش ثلاثة جوانب للحالة في ليبيا، هي: التهديدات التي تواجه إحراز تقدم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والحاجة إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أولا، نشعر بقلق عميق إزاء اندلاع العنف في طرابلس. فالعودة إلى الأعمال العدائية تهدد التقدم المحرز منذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. إن الشعب الليبي يستحق ليبيا ذات سيادة ومستقرة وموحدة بدون تدخل أجنبي، ويستحق دولة قادرة على مكافحة الإرهاب داخل حدودها. وهذا التقدم يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للأمن الإقليمي. وهو أمر ضروري للشعب الليبي. وينبغي إجراء الانتخابات الوطنية في كانون الأول/ديسمبر من أجل إحراز ذلك التقدم. ولذلك، تحتاج الأحزاب إلى الاتفاق على وجه السرعة على إطار دستوري وقانوني للانتخابات. ولحسن الحظ، يشير تقرير المبعوث الخاص إلى إحراز التقدم في هذا العمل. ونحث على بذل أقصى الجهود للتشاور وضمان التوصل لتوافق واسع في الآراء.

يجب على ملتقى الحوار السياسي الليبي مقاومة الاستقطاب والمناورات السياسية الساخرة. ويجب على مجلس النواب أن يعتمد الترتيبات الدستورية والتشريعية اللازمة على الفور. وللأسف، فإن القوات الأجنبية والمرتزقة الذين بقوا في ليبيا يشجعون أولئك الذين يعرقلون التقدم نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ولا تزال تلك القوات موجودة على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أقره مجلس الأمن. ولا تزال الأسلحة تتدفق إلى البلد على الرغم من الحظر الذي فرضه المجلس عليها.

لقد حان الوقت لكي يلتزم مجلس الأمن بما قاله. ويجب على أعضاء المجلس أن يدعموا تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وأن يلتزموا به وأن ييسروا انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير. وقد يخضع أولئك الذين يعرقلون أو يقوضون إتمام عملية الانتقال السياسي في ليبيا للعقوبات.

وفي غضون ذلك، عمل فريق الخبراء بجد لكشف انتهاكات نظام الجزاءات. ويظهر عمله أن بعض الدول الأعضاء جلبت أسلحة وأفرادا مسلحين إلى القوات الموالية لحفتر، في انتهاك لحظر الأسلحة، وأن

دولا أخرى فعلت مثلما فعلت حكومة ليبيا والقوات المتحالفة. إن هذه الأعمال تؤجج النزاع. إنها تهدد الاستقرار. وتطيل أمد معاناة الشعب الليبي. وقد حان الوقت لوقفها.

ونرحب أيضا بالتحقيق الذي يجريه الفريق في الانتهاكات المحتملة لحظر السفر وتجميد الأصول. ويشمل ذلك مؤخرا تحقيقاته في الادعاءات بأن الساعدي القذافي غادر ليبيا دون أي إخطار مسبق أو إعفاء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

ثانيا، إن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف في ليبيا غير مقبولة. ونشعر بالانزعاج بوجه خاص إزاء التقارير التي تفيد بالاحتجاز التعسفي للسياسيين والمسؤولين الحكوميين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمهاجرين. ويجب على السلطات الكف عن الاعتقالات التعسفية والالتزام بالتزامات ليبيا الدولية. وضمان إجراء محاكمة عادلة للجميع. فلا يمكن معاملة المحتجزين، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون الضعفاء، معاملة لا إنسانية. فالقانون الدولي الإنساني يمنح الحماية للمهاجرين واللاجئين؛ ويجب إنفاذ هذه الحماية. ويجب على السلطات تسهيل الإغلاق السريع والمنظم لمرافق احتجاز المهاجرين.

ويسرنا أن أعضاء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان تمكنوا مؤخرا من زيارة طرابلس. ونأمل أن يستمر العمل الهام الذي يضطلعون به دعما للتوصل لاتفاق سياسي دائم.

ثالثا، وأخيرا، نشيد بالعمل الذي قامت به المملكة المتحدة في صياغة مشروع القرار الجديد لتجديد ولاية البعثة. وننوه بعمل السيد عبد الله باثيلي وفريقه في إجراء استعراض استراتيجي مستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونشاطره الاستنتاج الواضح الذي توصل إليه والمتمثل في أن الوضع قد تغير في الميدان في ليبيا منذ آخر تجديد لولاية البعثة. وقد أوجد اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ فرصة لبعثة الأمم المتحدة للانخراط مباشرة مع الجهات المعنية في الميدان في ليبيا للمضي قدما بالعملية.

ولذلك نؤيد التوصية الواردة في الاستعراض بأن ينتقل رئيس البعثة إلى طرابلس لتكثيف ذلك الانخراط. وسيكون هذا الانخراط حاسما. إننا بحاجة إلى إحراز التقدم نحو وضع إطار توافقي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وسنواصل إشراك أعضاء المجلس بهدف توفير ولاية تعمل على تمكين البعثة، التي لها دور حيوي في دعم أولئك الذين يعملون لصالح ليبيا، بمن فيهم أولئك الذين يعملون على تنفيذ وقف إطلاق النار وتحقيق السلام والاستقرار للجميع.

السيد ريوس سانشيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*)**:** أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته بشأن الحالة الهشة في ليبيا، وأنوه بالعمل الشاق الذي قام به على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. كما أود الإعراب عن التقدير للإحاطتين اللتين قدمهما السفير تيرومورتي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، والسيدة أسماء خليفة. كما أنوه بحضور ممثل ليبيا.

بعد الاستماع إلى مقدمتي الإحطاتين، من الأهمية بمكان أن تتصرف الجهات السياسية الليبية الفاعلة بمسؤولية، وأن تعزز الإنجازات التي تحققت بشأن إحلال السلام في البلد، وأن تحرز التقدم في توحيد مؤسسات الدولة.

ووفقا لخارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي، من الملح أكثر من أي وقت مضى اعتماد الأساس القانوني لتنظيم انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بسرعة. كما أن دعم المجتمع الدولي لعملية المصالحة ضروري، ولكن مع الأخذ في الاعتبار دائما أن الأمر متروك للمواطنين الليبيين فقط لتقرير مستقبل بلدهم.

وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن إلى ثلاث نقاط.

أولا، تعتقد المكسيك أنه بالنظر إلى الموعد المقبل للانتخابات البرلمانية والرئاسية، ينبغي أن تركز جهود البعثة على بناء الجسور

بين مختلف الجماعات السياسية لإجراء عملية انتخابية شاملة ونزيهة وذات مصداقية.

ونرحب بالتقدم المحرز في التفاوض على الأساس القانوني وتخصيص ميزانية لتنظيم الانتخابات، بينما ندعو اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ إلى الاتفاق على عملية أمنية تسمح بحشد الناخبين في جميع أنحاء الأراضي الليبية. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك إلى نشر آلية رصد وقف إطلاق النار في الوقت المناسب، بما في ذلك عنصر الأمم المتحدة الذي أذن به مجلس الأمن. وبالمثل، فإن توافر الأسلحة على نطاق واسع ووجود مقاتلين ومرتزقة أجانب يشكلان خطرا واضحا على العملية الانتخابية. وفيما يتعلق بوجود المقاتلين والمرتزقة، فإننا نصر مرة أخرى على رحيلهم السريع والمنسق من ليبيا.

ينبغي للمجلس الأمن، من خلال بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، أن يقدم دعمه الكامل، للسلطات الليبية لكي تحقق بالكامل الأهداف المتفق عليها في تونس، بما في ذلك مشاركة المرأة على نحو متساوٍ وكامل ومجدٍ في العملية السياسية، في ظل ظروف آمنة.

ثانيا: تقر بالمكسيك بأن الاحتياجات الإنسانية قد تقلصت بفضل اتفاق وقف إطلاق النار. ونبرز، على سبيل المثال، أن عدد المشردين داخليا انخفض بنحو ١٨٠ ألف شخص في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ إلى تموز/يوليه ٢٠٢١. ومما لا شك فيه أن هذا أحد أهم عوائد عملية السلام.

غير أنه يوجد نصف مليون شخص في أوضاع هشة وما زالوا يعتمدون على عمل المنظمات الإنسانية ليتمكنوا من إطعام أنفسهم، والحصول على سكن لائق، ومياه الشرب أو الخدمات الصحية، وهذا أمر ضروري بصفة خاصة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا.

لذلك نكرر دعوتنا إلى السلطات الليبية لتيسير عمليات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وتعرب المكسيك عن قلقها خاصة إزاء الصعوبات التي واجهتها مؤخرا المنظمات غير الحكومية الدولية في الحصول على التأشيرات اللازمة لموظفيها.

بالإضافة إلى ذلك، تجدد المكسيك طلبها إلى البعثة للإسراع بنشر مستشارين مختصين بحامية النساء والأطفال. وثمة حاجة ملحة لتعزيز قدرة البعثة على تلبية احتياجات هاتين الفئتين، ولا سيما الحالات الضعيفة. ونشر المستشارين جزء من التوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، التي يؤيدها بلدي ويعتبرها مهمة.

ثالثا، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى استجابة فعالة لحالة المهاجرين في ليبيا. ومن غير المقبول أن تتكرر عاما بعد عام صور حطام السفن والتقارير عن مآسٍ مثل الانفجار الذي وقع في مركز احتجاز أبو رشادة جراء تقاعس المجتمع الدولي عن العمل. وتدعو المكسيك بلدان المنشأ والمقصد إلى التنسيق مع السلطات الليبية في وضع استراتيجية تعالج الأسباب الهيكلية لظاهرة الهجرة وتضمن حماية حقوق المهاجرين.

للأسباب الآنفة الذكر، أختتم بياني بتأكيد أهمية تجديد ولاية البعثة والمشاركة البناءة لوفدي في المفاوضات المتصلة بها.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كوبيش والسفير تيرومرتي على إحاطتيهما الشاملتين. وأشكر السيدة أسماء خليفة على بيانها. وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تواصل فييت نام متابعة التطورات في ليبيا بشكل وثيق. ونتشاطر مع أعضاء المجلس شواغلهم بشأن التقدم المحدود الذي أحرز في الأشهر الماضية على المسارين السياسي والأمني. ومن الحتمي الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق في بداية العام والتصدي للتحديات الحالية بطريقة شاملة.

في ضوء الحالة الراهنة، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية: أولا، من المهم جدا أن تكتمل الأعمال التحضيرية للتمكين من إجراء الانتخابات الوطنية في نهاية هذا العام وفقا لخارطة الطريق المتفق عليها. ونحض الأطراف المعنية في ليبيا على حل الخلافات المعلقة والإسراع بجميع الترتيبات القانونية واللوجستية اللازمة للانتخابات.

نشدد أيضا على أهمية ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب في هذه العملية.

ووفقا لذلك، فإن دور البعثة والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين والدوليين سيظل حاسما لدعم العملية السياسية ذات القيادة والملكية الليبية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا والمجتمع الدولي أن يواصلا تعزيز ودعم الحوار، وتدابير بناء الثقة، وجهود المصالحة بين الأطراف المعنية.

ثانيا، من الحتمي أن تلتزم جميع الأطراف المعنية التزاما كاملا بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بما في ذلك تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ويجب أن يقترن ذلك أيضا بالتمسك بحظر الأسلحة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ليبيا.

نتشاطر مع العديد من أعضاء المجلس الشواغل التي أُعرب عنها بشأن تأثير بعض الجوانب المتصلة بليبيا على الحالة الأمنية في المنطقة. ونؤكد مجددا دعمنا لانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار والقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). ويجب القيام بهذه العملية في الوقت المناسب وبطريقة منظمة وشاملة وألا تتحول إلى حالة عدم استقرار للدول المجاورة والمنطقة.

ثالثا، لا بد من تعزيز الجهود لمواصلة التصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية في ليبيا. ونشيد بالجهود المتواصلة لتيسير توحيد المؤسسات الاقتصادية والمالية في ليبيا. وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم إلى ليبيا، ولا سيما تلبية احتياجات الفئات الضعيفة والتصدي للتحديات التي تواجهها، ولا سيما النساء والأطفال والمهاجرون. نرحب بجهود الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في دعم عملية إعطاء اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في ليبيا، ونود أن نرى تقديم المزيد من المساعدات إلى البلد في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، مما يثلج الصدر إعادة فتح الطرق الساحلية بالكامل. ونشيد بالجهود المبذولة لتطهير الطرق الساحلية في ليبيا من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والمبعوث الخاص كوبيش في هذه الفترة الحرجة. ونؤيد تجديد ولاية البعثة في هذه الفترة الحرجة وسنواصل العمل بهمة مع أعضاء المجلس في هذه العملية.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على استعراضاتهم الشاملة لآخر التطورات.

لقد خطت ليبيا خطوات واسعة إلى الأمام على المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية خلال العام الماضي. من المهم الآن عدم توقف التقدم. إن المهام التي تنتظرنا في الأشهر المقبلة واضحة، ويجب القيام بالاستعدادات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق التي رسمها منتدى الحوار السياسي الليبي والواردة أيضا في قرار مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١). وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع لصدور الإعلان أمس بشأن إقرار مجلس النواب مشروع قانون الانتخابات الرئاسية المقبلة. وندعو جميع السلطات المعنية إلى الاستمرار في المشاركة وإرساء الأساس القانوني للانتخابات البرلمانية المقبلة على جناح السرعة.

فيما يتعلق بالعمليات السياسية، علينا أن نؤكد مجددا الأهمية الحاسمة لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، وإشراك الشباب في جميع المراحل والمستويات. ويتعين أن تكون المرأة قادرة على المشاركة في جميع مناحي الحياة السياسية، بصفتها مرشحة وناشطة وناخبة، من دون خوف من الانتقام.

نرحب جدا بمشاركة السيدة أسماء خليفة في إحاطة اليوم ونشكرها على أفكارها القيمة.

تشعر إستونيا بالتشجيع بسبب التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما فتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت. ومن المهم جدا مواصلة التنفيذ الكامل للاتفاق، ولا سيما الإبعاد السريع لجميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب.

ثمة عنصر أساسي آخر في اتفاق وقف إطلاق النار ألا وهو تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار ذات القيادة والملكية الليبية. ونرحب بتأكيدات الأمين العام ومفادها أن الأمم المتحدة ماضية بسرعة في عملية النشر الأولي لعنصر قابل للتوسع في عملية الأمم المتحدة لرصد وقف إطلاق النار، ونتطلع إلى النشر السريع لفريق الدعم الدولي.

ما فتئت إستونيا تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا، ولا سيما عدم وصول المعونة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إليها. ولا تزال حالة المهاجرين وطالبي اللجوء تثير قلقا بالغا. وينبغي إنهاء الاحتجاز التعسفي والتعرض للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ولا بد من إجراء تحقيق شامل في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقتل الجماعي والتعذيب والاختفاء القسري. ومن الأهمية بمكان مواصلة مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة.

وأخيرا، تعيد إستونيا تأكيد دعمها الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. إن جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة في إطار عملية برلين تظل الأساس للجهود الدولية الرامية إلى دعم تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد يان كوبيش والسيدة أسماء خليفة على إحاطتيهما وأفكارهما الثاقبة. كما نشكر السفير تيرمورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على تقريره الدوري. ونرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا.

وكثيرا ما تنطوي عمليات السلام على توازن دقيق بين الضرورة الملحة لاتخاذ القرارات والحاجة إلى تأمين مستوى من الشمولية يكفل امتلاك زمام الأمور والاستدامة. وهذا يتطلب صبرا وعناية دقيقة بالعملية، التي غالبا ما تسير ببطء. ولهذا السبب، تشيد كينيا بالشعب الليبي على كل خطوة إيجابية يتخذها نحو تحقيق السلام والاستقرار. ومن الجدير بالذكر أن إعادة الافتتاح التاريخية لطريق مصراتة – سرت الساحلي، وتسجيل الناخبين، بمن فيهم الليبيون في الخارج، واستمرار الحوار في جميع المسارات، هي خطوات متواصلة في ذلك الاتجاه.

ومع ذلك، نلاحظ أن هناك عناصر حاسمة في عملية السلام ظلت عالقة وتشكل عقبة أمام تقدمها. ونعتقد أن رغبة الشعب الليبي وقراره بإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر يمكن تحقيقهما على نحو أفضل إذا ما وجد إطار قانوني مناسب ومخصصات كافية في الميزانية. ومن الضروري أيضا كفالة مشاركة المرأة الكاملة والمجدية على قدم المساواة مع الرجل، ليس في العملية التحضيرية فحسب، بل أيضا في الانتخابات الفعلية.

وتحث كينيا الشعب الليبي على النظر في الأشواط التي قطعها ومدى قربه من نهاية المرحلة الانتقالية بالغة الأهمية. وندعو بصفة خاصة أعضاء الطبقة السياسية إلى النظر إلى بعضهم البعض باعتبارهم مواطنين ومواطنات في البلد، وممارسة المرونة والحلول التوفيقية لتحقيق المكاسب الجماعية لأمتهم وأجيالهم المقبلة. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان الرسمي عن إطلاق رئيس المجلس الرئاسي لمشروع المصالحة الوطنية الشاملة في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونقدر دعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، ونحن مقتنعون تماما بأن المصالحة الوطنية عنصر ضروري سيسهم إسهاما كبيرا في إجراء انتخابات سلمية وموثوقة.

وقد دعا مجلس الأمن مرارا إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار والتقيد بحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك من خلال القرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) فضلا عن البيانات الرئاسية وغيرها من الوثائق. ومن الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة التزام جميع الأطراف بهذه الدعوة.

كما أن المجلس ينظر في مسألة الأثر المزعزع للاستقرار الناجم عن استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة – ليس على ليبيا فحسب، ولكن أيضا على المنطقة، ولا سيما منطقة الساحل. وينبغي أن يتم خروجهم، الذي طال انتظاره، دون مزيد من التأخير من أجل تحقيق عملية السلام المنشودة التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها حقاً.

ومن المهم إيلاء الاهتمام الإقليمي والدولي للحاجة إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، نحث على أن يعترف التجديد الوشيك لولاية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بذلك من أجل المساعدة على منع نشوب نزاع دوري محتمل في منطقة الساحل وخارجها.

وسيلزَم وجود منظور إقليمي لإدارة عملية السلام من أجل مواجهة تحدي الهجرة غير القانونية المستمرة. ولذلك نشجع على مواصلة المشاورات بين ليبيا والدول المجاورة، بدعم من الأمم المتحدة، وعلى مبادرات مثل الاتفاق الرباعي فيما بين ليبيا وتشاد والنيجر والسودان.

ويساور كينيا القلق إزاء التقارير المتزايدة بشأن أنشطة الجماعات الإرهابية في ليبيا، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لمكافحة الإرهاب من أجل استدامة عملية السلام وحماية المكاسب التي تحققت.

وننوه بأنه يتعين الحفاظ على الأصول الليبية من أجل عودتها في المستقبل إلى شعب ليبيا ولمصلحته، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ولذلك نحث على أن يتم تنفيذ تجميد الأصول دائما بالتنسيق مع السلطات الليبية. ومن خلال الاستعراض الدوري لتجميد الأصول، سيتم كفالة تحقيق أغراضه، خاصة وأن ليبيا تتطلع إلى الانتخابات والمؤسسات الموحدة والعمليات الوطنية.

وختاما، أكرر دعم كينيا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام. وأؤكد مجددا تضامن كينيا مع الشعب الليبي في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين من خلال عملية سلام سياسية يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أيرلندا.

أشكر الممثل الخاص كوبيش على إحاطته والسفير تيرومرتي على تقريره. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدة أسماء خليفة على بيانها المؤثر. وقد أرشدت أفكارها وشهادتها مناقشتنا وأثْرَتها، كما أن التزامها الشخصي بالسلام الشامل والدائم في ليبيا سيكون مصدر إلهام لمجلس الأمن. ويتردد صدى كلماتها البليغة عن الحاجة إلى المصالحة غير المسيّسة بقوة معنا في جزيرة أيرلندا.

إن هذه لحظة محورية بالنسبة لليبيا وشعبها. والاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يرسم صورة قاتمة بشأن ما تواجهه من تحديات ومعوقات. وستتطلب مواجهة تلك التحديات وجود قيادة على أرض الواقع، ولذلك نؤيد توصية الاستعراض بانتقال رئيس البعثة إلى طرابلس.

إن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الوطنية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر أمر حيوي لتحقيق انتقال سياسي ناجح يقوده ويمسك زمام أموره الليبيون. وقد سررنا لأن مجلس النواب اعتمد مؤخرا قانونا يسمح بإجراء انتخابات رئاسية. وندعو السلطات المعنية إلى الإسراع في حل الخلافات المعلقة لكفالة إجراء الانتخابات البرلمانية أيضا في الموعد المحدد.

وتؤكد كلمات أسماء أمام المجلس اليوم على الدور الأساسي الذي تقوم به النساء والشباب والمجتمع المدني الأوسع نطاقا في بناء مجتمعات محلية سلمية وشاملة للجميع. و ١٧ عضوا في ملتقى الحوار السياسي الليبي هم من النساء، وترحب أيرلندا ترحيبا حارا بمساهمتهن الهامة. ونرحب أيضا بجهود البعثة الرامية إلى زيادة تمكين المرأة، بما في ذلك من خلال مساعدة وزارة شؤون المرأة الليبية على وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك نشعر بالفزع إزاء التقارير عن أعمال العنف التي استهدفت النساء الناشطات سياسيا، بمن فيهن المدافعات عن حقوق

الإنسان، وندين بشدة جميع هذه الحوادث. ويجب تنفيذ توصية الاستعراض الاستراتيجي بتوفير قدرة احتياطية في وحدات المشورة المتعلقة بالشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان التابعة للبعثة على وجه السرعة، ولا سيما النشر السريع لمستشاري شؤون حماية المرأة.

إن التقارير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء، بمن فيهن المهاجرات المحتجزات، تبعث على القلق العميق. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لمكافحة أبشع الجرائم. ويجب أن يتمكن موظفو حقوق الإنسان في البعثة من الاضطلاع بعملهم الحاسم في مجال السلامة والأمن، وأن تكون لديهم الموارد اللازمة لمكافحة جميع أشكال العنف الجنسي.

وقد رحبت أيرلندا بفتح الطريق الساحلي في ٣٠ تموز/يوليه، ونتطلع إلى النشر المرتقب للدفعة الأولى من مراقبي الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في ليبيا – وهما خطوتان مهمتان في تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار.

ويجب أن يكتمل سحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١)، في أقرب وقت ممكن وبالتشاور مع جميع الجهات المعنية.

ويساورنا قلق بالغ من أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية قد ازداد هذا العام، وتفاقمبسبب جائحة مرض فيروس كورونا. ونشعر بالقلق أيضا إزاء ما ورد من تقارير عن تكدس طلبات التأشيرات غير المنجزة للعاملين في مجال تقديم المعونة، الذين يكتسي عملهم أهمية بالغة في تقديم الإغاثة الإنسانية.

وندعو مجلس النواب وحكومة الوحدة الوطنية إلى إعطاء الأولوية إلى الاتفاق على ميزانية الدولة. وهذا أمر حيوي لتوفير الخدمات، الذي يفاقم من تعطلها نقص الوقود وانقطاع إمدادات المياه والكهرباء.

وأخيرا، نواصل الدعوة إلى التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. ويجب تعزيز مؤسسات سيادة القانون وآليات العدالة الانتقالية، ويجب ألا تُفرض القيود على قدرة موظفي شؤون حقوق الإنسان على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الملائم.

وتدين أيرلندا إدانة قاطعة تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بهم واحتجازهم تعسفا في ظروف لا إنسانية، حيث يزداد خطر تعرضهم للعنف والاستغلال الجنسيين.

ونؤيد تجديد القرار ٢٥٤٦ (٢٠٢٠) ونثني على عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط للعمل الهام الذي تضطلع به.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيد الرئيس، في البداية أتقدم بالتهنئة لكم ولجمهورية أيرلندا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتقدم بالشكر أيضا إلى السيد يان كوبيتش على إحاطته حول آخر التطورات التي تشهدها ليبيا؛ والسيد تيرومورتي على إحاطته بخصوص عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ والسيدة أسماء خليفة على ما قدمته الذي لا يمثل فحسب المرأة بل الشباب أيضا الذي عانى خلال السنوات السابقة. وندعو مجلس الأمن إلى توسيع دائرة المشاركة في هذه الجلسات في المستقبل لتشمل باقي فئات المجتمع الليبي والمجتمع المدني حتى تسمعوا جميع الآراء.

ويأتي حديثنا معكم اليوم في وقت مهم ومِفصلي من عمر الأزمة في بلدي؛ هذه الأزمة التي بدأنا نشهد فيها بوادر الانفراج وخطوات حقيقية لرأب الصدع بين الليبيين منذ إعلان وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وما تحقق من توافق في الآراء نتج عنه اختيار المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية من خلال ملتقى الحوار السياسي الذي عُقد في تونس الشقيقة، التي نشكرها مجددا على كل ما قدمته إلى الشعب الليبي على مر السنوات.

ورغم كل التحديات التي تواجه المجلس الرئاسي والحكومة منذ اعتمادها، ورغم تأخر توحيد المناصب السيادية المنوطة بمجلس النواب

والمجلس الأعلى للدولة، تمكّنا، بما أُتيح من إمكانات وفي انتظار اعتماد الميزانية العامة، من توحيد المؤسسات التنفيذية ودمجها بشكل كبير. وأطلقت بعض المشاريع الخدمية الأساسية والعاجلة للبدء في معالجة أهم الملفات التي تمس المواطن، من قبيل تلك التي تعني بالطاقة والكهرباء وبعض الإصلاحات الاقتصادية الهامة. وأوليت أهمية خاصة لجائحة كوفيد-١٩ وذلك بتوفير اللقاحات - التي بلغت حوالي ٣ ملايين لقاح ويجري حاليا توفير ٣ ملايين لقاح آخر - وإعداد مراكز التلقيح في عدة مناطق في البلد. ولا يزال العمل جاري لتحسين الخدمات الطبية لمواجهة تبعات هذه الجائحة العالمية. وبهذه المناسبة نشكر الدول الصديقة والمنظمات الدولية التي ساهمت في تقديم الدعم في الآونة الأخيرة.

وفي إطار عمل الحكومة لإيصال الخدمات لكافة أنحاء البلد وإرساء مبدأ الإدارة اللامركزية وعدم التهميش، أُعلن عن تفعيل قانون الإدارة المحلية والبدء في البرنامج الوطني لنقل الاختصاصات للبلديات وتمكينها من تحصيل إيراداتها المحلية ودعم البلديات في مشاريعها الخدمية والإنمائية.

وفي نفس السياق وحرصا على الإيفاء بالتزامات السلطة التنفيذية تجاه خارطة الطريق نحو الانتخابات العامة، شُكلت لجنة وزارية لدعم الانتخابات وإنجاحها عن طريق تقديم المساعدات اللازمة، سواء الفنية واللوجستية أو المادية، لدعم عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتوعية وتشجيع المواطنين بالداخل على التسجيل في سجلات الناخبين. وأشرفت وزارة الخارجية على عملية تسجيل الناخبين في الخارج وبلغ عدد المسجلين حتى الآن قرابة ٢,٨ مليون ناخب. وأُعدت خطة شاملة لتأمين مراكز الاقتراع من خلال تدريب أكثر من ٣٠٠٠٠ شرطي بوزارة الداخلية.

وفي هذا الصدد، ندعو الهيئات المعنية إلى الإسراع بالتوصل إلى توافق في الآراء وإتمام الاستحقاقات المنوطة بها بشكل صحيح وحسب ما ورد في الاتفاق السياسي وخارطة الطريق اللذين اعتمدهما هذا المجلس، من أجل ضمان تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وعدم تكرار النزاعات والانقسامات الماضية وكفالة قبول كل الأطراف بنتائج الانتخابات المقررة نهاية هذا العام وعدم تشويه المسار الديمقراطي الذي يتطلع إليه الليبيون. وندعو الأمم المتحدة مجددا إلى الإسراع في إرسال فريق تقييم للاحتياجات الانتخابية إلى ليبيا، للوقوف على الاستعدادات الفنية والأمنية وتحديد الدعم اللازم لمؤسسات الدولة لضمان عملية انتخابية شفافة ونزيهة.

ولا شك في أن المبادرات الوطنية لحل الأزمة في ليبيا تشكّل الأساس الذي يمكننا من خلاله العمل على تحقيق الاستقرار. وقد دعا هذا المجلس في مرات عديدة، من خلال بيانات أعضائه، إلى أهمية ملكية الليبيين وقيادتهم لأي عملية سياسية تقود البلد إلى الاستقرار وفرض سيادة الدولة الليبية على كامل أراضيها. ولهذا أعلنت حكومة الوحدة الوطنية إطلاق"مبادرة استقرار ليبيا"، وهي مبادرة وطنية خالصة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المستدام وتقوم على أساس مسارين مهمين، هما المسار الأمني والمسار الاقتصادي. وكلا المسارين مرتبط بالآخر ويحتاجان تكاتف الجميع حتى يحققا أهدافهما، مثل توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية تحت سلطة مدنية وإحلال المقاتلين وإدماجهم وكفالة احتكار الدولة للسلاح، وكذلك إطلاق استراتيجية اقتصادية شاملة تقوم على أساس العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وإعادة الإعمار.

وفي هذا الإطار، ندعوكم لتقديم الدعم لهذه المبادرة الوطنية، خاصة إنها ترتكز على نتائج مؤتمري برلين وقراري مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١). وفي هذا السياق، ندعوكم للمشاركة في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة في الشهر المقبل، والذي تستضيفه ليبيا وتشارك فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الشقيقة والصديقة التي تود المساهمة بفاعلية في دعم ليبيا واستقرارها.

إننا نمد يدنا لكم منفتحين على الجميع لدعم استقرار ليبيا وإعادة بناء الثقة بين الشعب الليبي والمجتمع الدولي، المجتمع الدولي الذي كانت له المسؤولية المباشرة عما آلت إليه الأمور منذ عام ٢٠١١.

فهذه فرصة لإثبات حسن النوايا وقد اعترفتم بها بأنفسكم. ونرحب بهذه المناسبة بالمصالحات الدولية الأخيرة ومراجعة عدة دول لسياساتها السابقة، بعد اقتناع الجميع أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية. ولا شك في أن كل ذلك له تأثير إيجابي على الحالة في ليبيا، لأننا لن نقبل أي نوع من التدخلات الخارجية السلبية في شؤوننا من جديد. وندعوكم أن تساهموا معنا في البناء والإعمار وليس في الهدم والدمار.

وتؤكد حكومة الوحدة الوطنية الدور المحوري الذي تضطلع به دول الجوار الليبي في المساعدة في تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة. ونتقدم هنا بالشكر للجزائر الشقيقة على استضافتها الاجتماع الوزاري لدول الجوار الذي عقد قبل أيام. ونتطلع إلى الاجتماع الثاني الذي ستستضيفه الجارة مصر لمتابعة الحوار الذي أُكد خلاله دعم مبادرة استقرار ليبيا ودعم المسار السياسي ونتائج اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، وحتمية أن يكون الحل للأزمة الليبية ليبيا خالصا وضرورة الاستجابة لمطلب الشعب الليبي السيادي غير القابل للمساومة المتمثل في خروج كافة المقاتلين والمرتزقة والقوات الأجنبية من البلد بشكل متزامن وتحت إشراف مباشر من الدولة الليبية. وبجلوسها على طاولة أي مفاوضات بهذا الخصوص مع وضع آلية مشتركة تضمن عدم نقل النزاع إلى دول الجوار، مما يهدد أمن المنطقة وبالأخص دول الساحل الأفريقي. ولنا فيما حدث في الجارة تشاد خير مثال. وفي هذا الإطار تم الإعلان عن تفعيل الاتفاقية الرباعية المشتركة بين ليبيا والنيجر وتشاد والسودان، بشأن تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة على الحدود المشتركة.

وعند حديثنا عن دول الجوار ودورها، لا يفوتنا أيضاً تقديم الشكر للمغرب الشقيق لمساعيه المستمرة واستضافته عديد المرات لعدة أطراف سياسية ليبية، لتهيئة الظروف المناسبة لإيجاد حلول توافقية سلمية للأزمة الراهنة.

فيما يتعلق بملف حقوق الانسان، تعيد حكومة بلدي مجدداً التأكيد على أنها تعمل بكل جدية لضمان احترام حقوق الانسان، وعدم اقتراف انتهاكات جديدة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على النزاع، وتؤكد أيضاً على أن الجهات الوطنية المختصة وبالتعاون مع الأمم المتحدة ومن خلال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان قامت بعدة لقاءات وزيارات ميدانية وبالأخص لمعاينة المقابر الجماعية المكتشفة وما زالت تُكتشف في ترهونة ولقاء أُسر الضحايا، حيث تعمل على استكمال التحقيقات الضرورية حول جرائم الحرب التي اُقترفت والكشف عن مصير المفقودين والمحتجزين خارج إطار القانون في أنحاء البلد، وذلك لإرساء مبدأ عدم الافلات من العقاب وتقديم المجرمين للعدالة، لأن الجرائم لا تسقط بالتقادم.

أما بخصوص ملف الهجرة فإننا نعيد التأكيد مجدداً على أهمية إيجاد حل لهذه الظاهرة الدولية والعمل على إيجاد آليات تعاون دولي شامل يسهم في تنمية الدول التي يشكّل مواطنوها مصدرا للهجرة الدولية، كما نؤكد مجدداً على أن ليبيا دولة عبور وليست مقصد، ولكن ليبيا باستقرارها تستطيع أن تساهم في علاج هذه الظاهرة وبالأخص بحكم علاقاتها التاريخية مع جيرانها.

لا يفوتنا التذكير في كل مناسبة بأهمية ملف المصالحة الوطنية الشاملة، هذا الملف الذي أفتُقد خلال السنوات السابقة، ومن الواضح أن غيابه كان له التأثير المباشر لفشل الحوارات وعديد المبادرات السابقة، رغم أنه يعتبر وبلا شك اللبنة الأساسية لنجاح واستدامة أي توافقات وتسويات سياسية.

وفي هذا الصدد، تابع الجميع أولى الخطوات الملموسة لمشوار المصالحة وإعادة بناء الثقة بين الليبيين. فبفضل جهود المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية وبالتنسيق مع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ استمر تبادل الأسرى والمحتجزين وتم فتح الطريق الساحلي بين الشرق والغرب، وتشكيل قوة مشتركة لتأمين عدة مواقع استراتيجية بالإضافة إلى ذلك وامتثالاً لأحكام القضاء وبالتنسيق مع مكتب النائب العام ووزارة العدل، تم إطلاق سراح عديد من السجناء من الذين تم تبرئتهم سابقاً وممن تقتضي أوضاعهم القانونية ذلك.

لذا ومن هذا المنبر ندعوكم لدعم مفوضية المصالحة الوطنية التي أَعلن عنها السيد رئيس المجلس الرئاسي مؤخراً، وكذلك دعم جهود

السيد رئيس الحكومة من أجل البدء في مشروع متكامل لمصالحة وطنية غير مجتزأة، لأن مشوار المصالحة كما تعلمون طويل ومساراته عديدة ومترابطة... فهو يبدأ بتفعيل القضاء وتطبيق العدالة الانتقالية، ويبدأ بالمصارحة والمكاشفة والاعتراف بالخطأ والاعتذار وجبر الضرر، ويبدأ بالإفراج عن المسجونين قسراً في كامل انحاء البلد، ويبدأ بعودة المهجرين والنازحين والكشف عن مصير المفقودين، وبهذه الأمور يمكن أن نصل إلى وئام وطني ومصالحة وطنية حقيقية، لهذا نحتاج إلى دعم الاتحاد الأفريقي، بما له من خبرة ودراية في هذا الشأن، ندعوه إلى دعم ليبيا في هذا المسار الوطني، هذا الاتحاد الذي يصادف إنشاؤه يوم أمس في مدينة سرت في عام ١٩٩٩ في ليبيا.

في الختام، أدعو شعبنا الليبي بكافة انتماءاته وتوجهاته، ومهما كانت الجراح أن نتصافح ونتسامح ونكف عن اجترار الماضي. أدعوكم لإعلاء شعلة العدالة والمصالحة والسلام والعفو عند المقدرة، فكما قال نيلسون مانديلا عند إطلاق المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا. ”إن الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام .“

نحن نمر بمرحلة حرجة من تاريخ الأُمة الليبية، تحتم علينا العمل على إنجاح توافق الليبيين والتصدي لأي معرقلين، مرحلة يجب علينا فيها دعم شبابنا الذين ظُلموا ودُفِعوا لحمل السلاح وكانوا وقوداً للحرب والنزاع. علينا معاً إنهاء كافة أنواع التدخلات الخارجية الهدّامة ومن يقفون حجر عثرة أمام طموحات الشعب الليبي في التعبير عن إرادته الحرة وتقرير المصير. ونؤكد للجميع أن ليبيا بدأت تتعافى وستعود قوية، فهي لم ولن تنكسر لأن الشعب الليبي أصبح واعياً لكل ما أُحيك ويُحاك ضده في محاولة لإضعافه وسلب إرادته. لكن هذا لن يحدث أبداً، فقد أصبح محالاً وضرباً من خيال.

عاشت ليبيا دولة مدنية واحدة موحدة، حرة أبية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.